جامعة زيان عاشور -الجلفة-
Zian Achour University of Djelfa
كلية الحقوق والعلوم السياسية
Faculty of Law and Political Sciences

قسم العلوم السياسية

السياسات التنموية بالجزائر في ظل جائحة كورنا

مذكرة ضمن متطلبات
نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة

إعداد الطالب :
- عليان صفيان
- خلفاوي احمد

إشراف الأستاذ:
-د. الكر محمد

لجنة المناقشة

-د/أ. كاس عبد القادر	رئيسا
-د/أ. الكر محمد	مقررا
-د/أ. رمضاني مفتاح	ممتحنا

الموسم الجامعي 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء:

إهدي هذا البحث في المقام الأول إلى منبع الحب والحنان

والصبر, إلى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب إلى من

حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم إلى

أمي

و إلى سندي أبي الغالي

وإلى رفيقة دربي وزوجتي الغالية

و إلى أولادي الأحباء

و إلى إخوتي الأعزاء: كريمة, سميرة, نبيلة, موسى ومارية

و كذا إلى الأهل و الأصدقاءوكل من ساهم

في إعداد هذا البحث

شكرا جزيلا . . .

عيلان صفيان

الإهداء:

إلى والدين الكريمين

و إلى كل أفراد العائلة

وأهل الأصدقاء

وكل من ساهم في إنجاز هذل العمل

خلفاوي أحمد

شكر وعرفان

تتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى الأستاذ المشرف

د . الكر محمد

على توجيهاته وإرشاداته القيمة

شكراً جزيلاً

المقدمة:

1. تمهيد:

شـكلت جائحة كورونا أزمة عالية مسـت جميع أنحاء العالم، وألقت بتداعياتها على كل مناحي الحياة هذا ماجعل الخبراء والمختصين يرفعون من سقف تنبؤاتهم بشأن حدوث انكماش اقتصادي خطير، بناءا على حالة الركود والكساد الاقتصادي التي خلفتها الجائحة في الأشهر الأولى من بدايتها، ونظرا للطبيعة التي تكتسيها جائحة كورونا في كونها كارثة صحية ذات تهديدٍ وجودي على البشـرية، فقد خلقت عائقا حقيقيا أمام انسـيابية الحياة الاقتصـادية وديناميكيتها على المستوى العالمي مما أدى إلى خفض وتيرة النشاط الاقتصادي في العالم وترا جع عجلة الإنتاج، وبفعل تنامي تأثيرات الجائحة واتسـاع نطاقها، تراجعت معدلات النمو الاقتصادي العالمي وكذلك انخفض الطلب العالمي بشكل ملحوظ، كما تضررت التجارة الدولية للسـلع والخدمات لتقييد حركة النقل نتيجة وتعطل سـلاسـل التوريد، لتمتد آثار الجائحة إلى أسواق النفط العالمية متسببة لها في انهي رات غير مسبوقة، وكذلك الحال ف ي سوق العمل العالمي الذي عرف تأثرا واضحا، ولتخفيف الآثار الاقتصادية لهذه الأزمة سارعت الكثير من دول العالم إلا اتخاذ حزمة من التدابير والسـياسـات التنموية لإنعاش اقتصـادها، إلا أنها واجهت صـعوبة في ذلك، نظرا لتعقد مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق في ظل قوة تداعيات هذه الجائحة وارتفاع درجة عدم اليقين حول مستقبلها، وفي هذا السياق وجدت الجزائر نفسـها على غرار بقية دول العالم متأثرة بتداعيات جائحة كورونا على اقتصـادها، ونظرا

لخصوصية الاقتصاد الجزائري كاقتصاد ريعي قائم على مداخيل المحروقات، كان تأثير الأزمة عليه مزدوجا بسـب تراجع الطلب على المحروقات و تهاوي أسـعار النفط العالمية، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى اسـتجابة سـريعة لتخفيف الآثار الاقتصـادية للجائحة، وذلك من خلال سياسة تنموية حديثة و من خلال سياسة تنموية حديثة و اتخاذ حزمة من التدابير ا لاستثنائية والظرفية ذات الطابع الاستعجالي، عبر تفعيل أدوات سياستها الاقتصادية المتاحة، وزيادة على دور هذه التدابير في إدارة الأزمة فهي تكتسـي أهمية بالغة في حماية مسـار الإصـلاح المالي والتجديد الاقتصـادي شالذي سطرته الدولة في مخطط عملها مطلع العام الحالي، كإطار منظم من شأنه تجسيد نموذج اقتصادي جديد، يستجيب لمتطلبات التنمية، بالإضافة إلى قدرته على الانسـجام والتوافق مع ما تقتضـيه تغيرات الخارطة الجي واقتصـادية المرتقبة في ظل التوازنات الجديدة للعالم بعد الكورونا.

2.أهمية الدراسة:

يكتسـب البحث أهميته في كونه يناقش موضـوعا مستجدا شـغل كثيرا من المختصـين على السـاحة الدولية نظرا لقوة تأثيره على كل اقتصـادات العالم، كما يكتسـب الموضـوع أهميته في تسليطه الضوء على تداعيات الجائحة على الاقتصاد الجزائري، من خلال تصوير آثارها على مجمل المناحي الاقتصـادية، بالإضـافة إلى تبيين آلية السياسـة الاقتصـادية التي استجابت من خلالها الحكومة الجزائرية لتخفيف آثار هذه التداعيات، كما تنبع أهمية البحث في كونه تطرق

إلى فحوى النموذج الاقتصادي الجديد الذي سيرافق مسار الإنعاش الاقتصادي أثناء وبعد أزمة كورونا، مع محاول الدراسة إعطاء مساهمة بسيطة على شكل حلول مقترحة لدعم الاقتصاد الوطني في مساره نحو تجاوز آثار الجائحة على المدى القريب والمتوسط.

3.أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى مايلي :

- الكشف عن آثار جائحة كورونا الاقتصادية ومحليا.
- التعرف على أهمية السياسات الاقتصادية في مجابهة الأزمات بالإشارة إلى حالة الجزائر.
- التعرف على النموذج الاقتصادي الجزائري الجديد 2020 ودوره ي تحقيق الإصلاح المالي والتجدي د الاقتصادي أثناء وبعد أزمة كورونا.

4.مبررات إختار الموضوع:

بخصوص أسباب إختار الموضوع فيمكن تقسيمها إلى نوعين:

أ. الأسباب الذاتية:

هذا النوع يتعلق بإهتمام الباحث و ميوله و رغبته تناول موضوع جائحة كورونا بصفة عامة والسياسة التنموية المعتمدة في الجزائر على وجه خاص.

ب. الأسباب الموضوعية:

- محاولة فهم الآليات المتبعة في ظل جائحة كورونا

- التطرق إلى تدعيات الأزمة وأبعادها على مختلف الأصعدة والمجالات
- التطرق لأهم البرامج والحلول المنتهجة في ظل تسيير هذه الأزمة وما بعدها

5. إشكالية الدراسة : من خلال ما سبق يمكن أن نطرح الإشكالية التالية:

كيف استجاب الاقتصاد الجزائري لتداعيات جائحة كورونا العالمية ؟ وما مدى نجاعة السياسة التنموية المعتمدة في ظل الازمة وفي مرحلة ما بعد الجائحة؟

6. حدود إشكالية الدراسة:

تكمن حدود إشكاليتنا المدروسة في طبيعة الموضوع المدروس في حد ذاته, حيث أن ظاهرة فيروس كورونا المستجدة تعتبر ظاهرة حديثة وغير محددة المعالم والأبعاد, حيث أن الطابع الإستعجالي لإحتواء والفوري لإحتواء الأزمة يجعل منها ظاهرة صعبة التناول و الدراسة.

7. الفرضيات: للإجابة على هذه الإشكالية قمنا بصياغة الفرضيتين التاليتين:

- تجاوب الاقتصاد الجزائري بشكل جيد مع تداعيات جائحة كورونا.
- تمتلك الحكومة الجزائرية برنامجا اقتصاديا وسياسة تنموية واعدا يتيح لها مواكبة تحديات مرحلة ما بعد الجائحة إذا ما تم تنفيذه.

8. أدبيات الدراسة:

لا يمكن الشروع في أي دراسة دون الإعتماد على أدبيات سابقة التي تصب في دورها في نفس المجال وذالك من اجل خدة هذه الأخيرة. أما فيما يخص دراستنا هذه فإن الأمر يختلف

نوع ما وذالك راجع لطبيعة الموضوع في حد ذاته, حيث أنه في الكثير من الأحيان تم الإعتماد على مجموعة من التقارير الصادرة عن هيئات رسمية دولية و وطنية, وذالك لشح المادة العلمية و الإنتاج الأكادمي في الموضـــوع والتي كانت في الغالب عبار عن مقالات, لنرجع و نأكد أن التقارير المعتمدة صـــدرت من هيئات دولية و وطنية, مثل: منظمات الصـــحة العالمية, البنك الدولي إضـــافة إلى لجان هيئة الأمم المتحدة. كما أنه تم أيضـــا اللجوء في كثير من الأحيان للجريدة الرسمية إضـافة إلى بيان مجلس الوزراء فيمل يخص الأزمة وكذا التقارير الدوريى لوزارة الصحة والديوان الوطني لإحصائيات.

9.منهجية الدراسة:

- **منهج الدراسة:**

للإجابة على الإشـكالية المطروحة وتبعا لطبيعة الدراسـة، ومن أجل تحقيق أهدافها تم استخدام المنهج الوصـفي التحليلي , والذي يعرفه الشوخي[1] بانه دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويتم وصـــفها وصـــفا دقيقا ويعبر عنها كميا او كيفيا فالتعبير الكيفي يعبر عن الظاهرة ويوضـح خصـائصـها اما التعبير الكمي فيعطيها وصـفا رقميا يوضـح مقدار هذه الظاهرة او حجمها او درجة ارتباطها مع الظواهر الاخرى على وبناءا مساهمات أصيلة في هذا الصدد بما في ذلك التقارير الصـادرة عن الهيئات المحلية والإقليمية والدولية، وكذلك المقالات العلمية

[1] الشوخي أحمد سليمان, تقنيات ومناهج البحث العلمي, ط1, القاهرة دار الفكر العربي 2002, ص 30.

المنشـــورة في المجلات العلمية المحكمة والمصـــادر الإلكترونية الموثوقة، بالإضـــافة إلى المعلومات الصادرة عن الجهات الحكومية في مواقعها الإلكترونية الرسمية.

- **الإقتربات:**

فيما يخص المقاربة النظرية المعتمدة فقد تم إعتماد المدخل التراكمي, هذا الأخير الذي رأيناه حسب تقديرنا الأنسب في تناول الموضوع, حيث هذا المدخل هو حصيلة الأخذ والرد والتجاذب والإتفاق في عملية صـنع القرار بين مجموعة من الأطراف, ومن ثما التراكمية تتميز بالليونة من أجل الإتفاق من اجل المواضـــيع المختلفة, وقد تصـــبح البرامج المعدلة والمكيفة هي الأنســـب. وعليه تم الإسقاط النظري حول موضوعنا حيث أن حساسية المرحلة التي تعيشها الجزائر والعالم أجمع (كوفيد-19) تســـتدعي الليونة في إتخاذ القرارات والتكيف من جانب جميع الأطراف , ســـواء كانو أطراف أو هيئات وهذا من أجل إيجاد الحل الأنســـب والتكيف الســـريع في ظل الضبابية المحيطة بهذا الوباء, من حيث تداعيته وآثاره.

- **خطة الدراسة:**

لقد تم هيكلة الدراسـة على النحو التالي حيث تم تقسـيمها الى ثلاثة فصـول, سـمي الفصـل الاول: رصـد جائحة كورونا في الجزائر, وهذا الاخير بدوره تم تقسـيمه الى ثلاثة مباحث حيث كان المبحث الاول تحت عنوان (الخط الزماني لفيروس جائحة كورونا) , اما المبحث الثاني (

التدابير الصـــحية والوقائية في الجزائر في ظل ازمة كورونا), اما المبحث الثالث فكان (واقع الصحة في الجزائر وتداعيته الاقتصادية)

اما الفصـــل الثاني جاء تحت عنوان: الاقتصـــاد الجزائري في ظل تداعيات ازمة كورونا, وهو بدوره ايضـا تم تقسـبمه الى ثلاثة مباحث, سـمي المبحث الاول ب (الصـياغ الاقتصـادي والاجتماعي والســـياســـي العام في الجزائر في ظل جائحة كورونا), اما المبحث الثاني فكان (تداعيات جائحة كورونا على مختلف المجالات), اما المبحث الثالث فكان (البلت الاحتواء المتبعة لتخفيف من الاثار الاقتصادية لجاءحة كورونا)

اما القصل الثالث و الاخير فكان تحت: اسم السياسة التنموية قي الجزائر في ظل ازمة كورونا, وتم تقســيمه الى مبحثين, تم تســمية المبحث الاول (بتعزيز التحول الرقمي), والمبحث الثاني (بالنموذج الاقتصلدي الجديد في مواكبة مرحلة كرونا وما بعدها).

10. مصطلحات الدراسة:

- **تعريف السياسة التنموية:** تتمثل صعوبة تعريف مفهوم سياسة التنموية تعريف واضحاً, وذالك نظرا لإقترابه و علاقته بفاهيم أخرى مثل : السـياسـات الإجتماعية, إسـتراتيجيات التنمية, التخطيط و البرنامج التنموي . . . عامةً سياسة التنموية هي عبارة عن جزء من السياسة العامة الدولة التي تتعلق بقضايا التنمية, هي عبارة عن مجموعة مبادئ وأهداف و معايير وقيم التي تحكم نشاط الدولة نحو عمليات تنظيم التنمية المختلفة وإدارتها وتقييم

نشـاطاتها[2]. تأتي هته السـياسـات على مجموعة التشـريعات والقاعد التي تسـنها الدولة للتحكم في حركة النشاط التنموي, ويمكن تحقيقها في صورة خطط برامج ومشروعات يتم تنفيذها في إطار تدابير وإجراءات متعددة[3]

- **تعريف فيروس كورونا:** إن فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي تتسبب للحيوان والإنسان بأمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس)، ويسبب فيروس كورونا الم كتشف مؤخرا مرض كوفيد-19 (منظمة الصحة العالمية ،2020 .)
- **تعريف مرض كوفيد-19:** مرض كوفيد-19 هو مرض معدٍ يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا ، والذي لم تكن هناك أي دراية عن آلية عمله قبل بدء تفشيه في مدينة ووهان الصينية في ديسمبر 2019. (منظمة الصحة العالمية ،2020) .
- **تصنيف مرض كوفيد-19 إلى جائحة أو وباء عالمي :** نتيجة لسرعة تفشي العدوى واتساع نطاقها من شخص إلى آخر في عدد من دول العالم في الوقت نفسه، ونتيجة لقصور الدول عن السيطرة على تفش ي هذا الفيروس صنفت منظمة الصحة العالمية

[2] السياسات التموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربة, حالة الكويت, علي الزعبي, الكويت ماي 2015
[3] قيم الأخبار في الصحافة المصرية في إطار السياسات التنموية: دراسة تطبيقية في الصحافة القومية و الحزبية. 1978-1990

وباء كوفيد-19 كجائحة تؤثر على العديد من بلدان العالم (منظمة الصحة العالمية ،2020) .

الفصل الأول :

رصد جائحة فيروس كورونا في الجزائر

1. المبحث الأول: الخط الزماني لجائحة كورونا في الجزائر

أعلنت الجزائر عن أول حالة مؤكدة لفيروس كورونا المستجد، في 25 شباط/ فبراير 2020. ومن أجل الحد من انتشار الفيروس، تم تخصيص 51 مركزاً للحجر الصحي في 15 ولاية (محافظة) عبر الجزائر لاستقبال الجزائريين الوافدين من الخارج. كما تم تنصيب لجنة علمية مكلفة على مستوى وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات بمتابعة تطورات الوباء التي ساهمت «في تطوير العلاج وتدعيم الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الوباء ورفع مستوى مخزون المستلزمات الوقائية والحماية من بينها كواشف التشخيص ودواء علاج الوباء وكذا الكمامات»[4]. وفي البداية، كانت التدابير المتخذة للسيطرة على الوضع أو استقراره تتسم بالمرونة، قبل التحول إلى تدابير أكثر حزمًا. ففي 23 آذار/ مارس 2020، صدر مرسوم [5] بالحجر الجزئي في العاصمة الجزائر و9 مدن أخرى. وقد وُضعت ولاية (محافظة)البليدة المجاورة تحت الحجر الشامل بعد أن تحولت إلى بؤرة وطنية لانتشار العدوى. وأظهر الوضع الوبائي تطورًا على مدى فترتين؛ تميزت الأولى بحالة مسيطرة عليها وانخفاضٍ في عدد الوفيات وعدد محدود لحالات الاختبار الإيجابية للفيروس.

أما الفترة الثانية، التي حدثت بعد رفع الحجر الجزئي في 24 أيار/ مايو 2020، فقد اتسمت بزيادة في الحالات الإيجابية المسجلة، وانخفاض في الوفيات وزيادة في حالات الشفاء.

من المفيد القول إن جائحة فيروس كورونا تكمن في أزمة استعداد الأنظمة الصحية لمواجهتها من عدمها. فقد قامت النماذج الفعّالة للحد من انتشار الفيروس، كما هو الحال في جمهورية كوريا، على الاستعمال المكثف للتكنولوجيا (بما في ذلك التتبع الرقمي للأشخاص

[4] "بن بوزيد: المخزون الوطني من الكمامات يقدر بـ 81/6/2020 مليون يوميًا ،"الإذاعة الجزائرية، 2 مليوناً مع إنتاج 16)، شوهد في 19/7/2020، في:https://bit.ly/2CpOTO0

[5] "مرسوم تنفيذي رقم 20 - 70 مؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق 24 مارس سنة 2020، يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا)كوفيد 91، العدد الرسمية"، الجريدة 16-(ومكافحته ،14/7/2020، شوهد في 24/3/2020، في: https://bit.ly/3furGZv 10

المصـــابين) لمكافحة الفيروس وتقديم المســاعدة للمحتاجين[6]. أما في الجزائر، فتشــير أحدث الإحصائيات المتاحة[7] حول الجائح3)

تموز/ يوليو 2020(أنه تم تسجيل 413 إصابة جديدة بفيروس كورونا و9 وفيات جديدة، في حين تماثل 094 مريضًــا للشــفاء، وارتفع العدد الإجمالي للإصــابات المؤكدة إلى 15070 حالة، أي ما يمثلّ 34 حالة لكل 100 ألف نســمة، أما عدد الحالات التي تماثلت للشــفاء فكان 10832 حالة، في حين بلغ إجمالي الوفيات 825 حالة. ولم يتم اســتعمال إلا 17 في المئة من الأسـرةّ المخصـصـة للجائحة، وجرى فتح 26 مركزاً للفحص والتشـخيص في مختلف مناطق البلاد. وانتقلت قدرة القطاع الصـــحي في الجزائر على إجراء التحاليل المتعلقة بالفيروس من 600 تحليل يومياً في آذار/ مارس إلى 2600 تحليل يوميًا في تموز/ يوليو 2020)[8]

وتجدر الإشــارة إلى أن قطاع الصــحة العمومي في الجزائر يضــم 71682 ســريراً على المستوى الوطني، منها 2500 سرير مخصصـة للمرضـى المصـابين على مستوى 64 قسماً للأمراض المعدية، و247 قســماً للطب الباطني ،و79 قســماً لأمراض الرئة، و100 قســم للتخصـصـات الأخرى و24 قسماً للإنعاش بـــ 460 سـريراً. إضـافةً إلى ذلك ،يمتلك القطاع 5787 جهاز تنفسٍ صـناعي وأجهزة تخدير وإنعاش[9]. وسـجلت الجزائر في سـنة 2013 معدل طبيب مختص واحد لكل 1521 سـاكنًا، وطبيب عام واحد لكل 1242 سـاكنًا[10]. وفي 3 تموز/ يوليو 2020 أحصت الجزائر وفاة 26 عاملاً في قطاع الصحة)أطباء وممرضين(بسبب هذه الجائحة وإصابة 1515 آخر[11].

---

[6] "Emerging COVID-19 Success Story: South Korea Learned The Lessons of MERS," *Our World in Data*, 30/6/2020, accessed on 14/7/2020, at: https://bit.ly/307vrNY**11**

[7] "Coronavirus: 413 nouveaux cas, 490 guérisons et 9 décès durant les dernières 24h," *Algeria Press Service*, 3/7/2020, accessed on 3/7/2020, at: https://bit.ly/38TZ1ue

[8] تحليل يوميًا عبر القطر الوطني للكشف **2500**، ينظر: "إجراء **2020** تموز/ يوليو **3)** تصريح فوزي درار، مدير معهد باستور بالجزائر، للتلفزيون العمومي الجزائري يوم الجمعة **14/7/2020**، في: https://bit.ly/2ZpUhcO، شوهد في **3/7/2020**على تحليل كورونا ،"**المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري**،

[9] ("، **الإذاعة الجزائرية**، **2020** مارس **22**تقرير وزارة الصحة الجزائرية عرض خلال مجلس الوزراء، ينظر: "النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء)الأحد **3/7/2020**، في: https://bit.ly/38ZKIo6، شوهد في **22/3/2020**

[10] **2014**وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ،**التقرير الإحصائي السنوي**)الجزائر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات ،

[11] مستخدم بالقطاع الصحي وإصابة أزيد من **26**- وفاة **91**صريح وزير الصحة وإصلاح المستشفيات الجزائري، عبد الرحمن بن بوزيد، للتلفزيون العمومي الجزائري، ينظر: "كوفيدا **4/7/2020**، في: https://bit.ly/395KUSU، شوهد في **4/7/2020** آخرين ،"**وكالة الأنباء الجزائرية**، **1500**

خصصت الجزائر، تقريبًا ،7.4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للنفقات الصحية[12]. لكن، تبدو الاختلالات واضحة فيما يخص نوعية الخدمات الصحية المقدمة من جهة، والتغطية الصحية للمناطق من جهة أخرى[13]. ويوجد نحو 61 في المئة من المستشفيات في الشمال، و28.4 في المئة في مناطق الهضاب العليا، في حين لا تتوفر المناطق الجنوبية)الصحراء(إلا على نحو 11.7 في المئة[14]

ومع ظهور الجائحة، انكبّ الباحثون على فهم الظاهرة كُلٌ من زاوية اختصاصه. ومنهم من اهتم باقتراح مؤشر مركب يلخّص كفاءة الدول في تطبيق استراتيجية مواجهة فيروس كورونا المستجد، وهو مؤشر يسمح بتقدير شدة خطورة الوباء في مختلف البلدان[15]. وترى منظمة الصحة العالمية أن هذه الشدة تتضمن ثلاثة عناصر: 1. قابلية انتقال الفيروس ،2. شدة المرض ،3. تأثيره في السكان (الجدول) وكلما كانت قيمة المؤشر مرتفعة، كان ذلك مرادفاً لتحسّنٍ في الوضعية الوبائية، وكلما انخفض كان ذلك مؤشرًا على خطورتها.

[12] إحصائيات منظمة الصحة العالمية لسنة **2014** على موقع المنظمة، ينظر:

Organisation Mondiale de la Santé, "Algérie," accessed on 4/7/2020, at: https://bit.ly/2Zw6Y64

[13] تجدر الإشارة إلى أن المؤشرات الرئيسة لأداء النظام الصحي، هي: الأمل في الحياة عند الولادة، وعدد وفيات النساء الحوامل عند الولادة أو بعدها، ووفيات الرضع، وانتشار الخرف)الذي يعد مرض الزهايمر هو الشكل الأكثر شهرة والذي يعد مؤشرًا على صحة المسنين(، والكحول، والتدخين، والسمنة، والتعرض للتلوث وهو عامل غير طبي ولكنه حاسم. لمزيد التفاصيل، ينظر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)الإسكوا(،**التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد**)بيروت: الإسكوا ، **14/7/2020**(، شوهد في **2017** في: https://bit.ly/3j65wia

[14] Moubarack LO & Amaye Sy, "A Covid-19 Severity Index," Euro-Mediterranean Network for Economic Studies)EMNES(, *Working Paper*, no. 32)June 2020(,

p. 3.

[15] Conseil National Economique et Social)CNES(, Programme des Nations Unies pour le développement)PNUD(, *Rapport national sur le développement*

*humain 2013 - 20*15)Alger: 2016(, p. 88.

الجدول 1: التغير في نتيجة البلدان المغاربية وبعض الدول المرجعية خلال الفترة 14 نيسان /أبريل – 10 أيار/ مايو 2020 لمؤشر شدة خطورة وباء فيروس كورونا

		النتيجة		الترتيب		
البلد	**41** نيسان/ أبريل **2020**	**52** نيسان/ أبريل **2020**	**10** أيار/ مايو **2020**	**41** نيسان/ أبريل **2020**	**52** نيسان/ أبريل **2020**	**10** أيار/ **مايو 2020**
الجزائر	0.71	0.80	0.74	**41**	**60**	**89**
تونس	0.58	0.79	0.91	81	**67**	**42**
المغرب	0.52	0.57	0.84	**117**	**131**	**66**
نيوزيلندا	0.90	0.99	0.99	**10**	**2**	**3**
كوريا الجنوبية	0.93	0.95	0.97	**5**	**10**	**15**

أما البلدان المغاربية، فقد راوحت درجات المؤشـــر بين 0.91 (تونس) و0.52 (المغرب) بمتوسط 0.71. وسجلت تونس أكبر زيادة (انخفاض حاد في المؤشر)خلال الفترة 14 – 25 نيسـان/ أبريل، بينما سـجل المغرب أكبر زيادة في المؤشـر خلال الفترة 25 نيسـان/ أبريل01– أيار/ مايو. وبعد تسـجيل زيادة في المؤشـر في الفترة 41 – 52 نيسـان/ أبريل، سـجلت الجزائر

انخفاضًـا ملحوظاً (زيادة في الشـدة الوبائية) في الفترة 25 نيسـان/ أبريل01- أيار /مايو، على نحوٍ جعل أداءها الأضـــعف بين دول المغرب العربي. ومن الجدير بالذكر أن نيوزيلندا وكوريا الجنوبية مثلّتا حالتين جديرتين بالدراســة، حيث اســتطاعتا أن تحافظا على شــدة خطورة الوباء منخفضة طوال فترة الوباء.

2. المبحث الثاني: تدابير الصحية والوقائية الجزائرية في ظل أزمة كورونا

أخذت جائحة فيروس كورونا الحكومات، عبر العالم، على حين غرة، ولم تمثّل تحدياً حقيقيًا لنظامها الصحي فحسب، بل للنظام الاقتصادي والحماية الاجتماعية إجمالاً. واتضح أن بلداناً عريقة ومشــهورة بنظامها الصــحي الكفء عانت الأمرّين من أجل توفير الرعاية لإجمالي المصـابين وخاصـة المسـنين منهم. ويرى فرانسـيس فوكوياما أن العوامل المسـؤولة عن تحديد الاســتجابة الناجعة للجائحة هي قدرة الدولة، وثقة المجتمع ،والقيادة. وقد اتســمت الدول التي حازت ثلاثتها، أجهزة دولتية عالية الكفاءة، وحكومة يثق بها المواطنونوينصـــتون إليها، وقادة مؤثرين، بأداء مثير للإعجاب، وتمكّنت من الحد من آثار الضـــرر الذي لحق بها[16]. وتباينأداء الحكومات في مواجهة هذه الجائحة. ولكن المؤكد أنه سـيكون هناك ما قبل الجائحة وما بعدها، ولن تتوقف آثارها على الصـعيد الصـحي فحسب، بل ستمتد أيضًـا على المستويين الاقتصـادي والسياسي.

[16] Francis Fukuyama, "The Pandemic and Political Order It Takes a State," *Foreign Affairs*, vol. 99, no. 4)July/August 2020(.

في 16 حزيران/ يونيو 2020 قررت الحكومة الجزائرية[17] إلغاء الحجر المنزلي في 19 ولاية (محافظة) وتكييف مواقيت الحجر المنزلي وإلغاء الإجراء الخاص بوضع 50 في المئة من مستخدَمي المؤسسات والإدارات العمومية، والقطاعين العمومي والخاص في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر. واندرجت هذه التدابير ضمن استراتيجية استجابة النظام الصحي للجائحة على مستويات مختلفة من الإنذار، تتوافق مع وجود أو عدم وجود الفيروس في البلاد وطرق انتقاله.

وإلى جانب الإجراءات الصحية المتخذة، عمدت الجزائر إلى تعليق الرحلات الجوية الدولية، وعلقّت أولى الرحلات الجوية إلى الصين منذ 3 شباط/ فبراير 2020. وقد تم تمديد هذا التعليق للرحلات إلى ميلان(9 آذار/ مارس 2020) وجميع مدن إيطاليا(11 آذار/ مارس). وفي 12 آذار/ مارس، علقّت الجزائر والمغرب الرحلات الجوية .

واستمرت عمليات الإلغاء لتشمل إسبانيا(13 آذار/ مارس) وفرنسا(15 آذار/ مارس)وأوروبا(16 آذار/ مارس) و5 دول عربية و6 دول أفريقية، وأيضًا تم تعليق الروابط الجوية والبحرية مع أوروبا.[18]

[17] ، يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة **2020** يونيو **13** الموافق **1441** شوال عالم **21 -** مؤرخ في **159 20**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم https://bit.ly/3fvjHvc، في: **15/7/2020**، شوهد في **14/6/2020**، **35-**(ومكافحته ،"**الجريدة الرسمية**، العدد **91**في إطار نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا)كوفيد

[18] (" ، **الإذاعة الجزائرية.2020** مارس **22**"النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء)الأحد

كما تمت التوصية بمراقبة «صارمة ومنهجية» في المطارات الجزائرية منذ 17 شباط/ فبراير 2020 للحماية من الانتشـار المحتمل لفيروس كورونا في البلاد. وفي 22 آذار/ مارس 2020 تم تنفيذ تعزيز الرقابة الصحية في المراكز الحدودية البرية والبحرية والجوية.

وعلقّت الجزائر أيضًـا جميع أنواع أنشـطة نقل الركاب؛ من الخدمات الجوية عبر الشـبكة المحلية إلى خدمة سـيارات الأجرة الجماعية عبر الطرق أو السـكك الحديدية أو النقل الموجه، على جميع الطرق، باسـتثناء نشـاط نقل المسـتخدمين الذين يتكفل بهم أرباب العمل(22 آذار/ مارس) 2020[19].

وتلقّت الإدارات العامة على المسـتوى المركزي وكذلك السـلطات المحلية والإقليمية تعليماتٍ بوضـع ما لا يقل عن 50 في المئة من موظفيها في عطلة اسـتثنائية مدفوعة الأجر، من الذين لا يعتبر وجودهم في مكان العمل ضرورياً لاستمرارية الخدمة، كما شجعت المؤسسات والإدارات العامة على اتخاذ جميع التدابير التي تحفز العمل عن بعد. ولم تشـمل هذه الإجراءات عمال القطاع الاقتصادي والمالي، سواء العام أم الخاص ،ومع ذلك، فإن مديري الشركات والمؤسسات في هذا القطاع مدعوون إلى اتخاذ التدابير التي يرونها مناسـبة للحد من حركة موظفيهم، قدر

[19] ("، **الإذاعة الجزائرية**.**2020** مارس **22**"النص الكامل لبيان الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء)الأحد

الإمكـان، مع مراعـاة المتطلبـات المرتبطـة بطبيعـة أنشـــطتهم، من دون أن تؤثر في الإنتـاج والخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين وتزويد الاقتصاد[20].

وللتخفيف من التكاليف المرتبطة بالجائحة والحجر الصحي، قررت الحكومة تأجيل الإقرارات الضــريبية، وتجنب دفع الدفعة الأولى من ضــرائب دخل الشــركات والأرباح، وتســهيل جداول السداد لدافعي الضـرائب الذين يجدون أنفسـهم في وضـع مالي صـعب، وتعليق فرض الضـرائب على الأرباح غير المقيدة. وقرر بنك الجزائر أن البنوك.

والمؤسسات المالية يمكنها تأجيل سداد أقساط القروض عند استحقاقها، أو الشروع في إعادة جدولة ديونعملائها الذين تأثروا بالظروف التي سببتها جائحة فيروس كورونا ومنح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوامن إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة[21].

إضـافة إلى ذلك، تقرر تخفيض سـعر الفائدة الأسـاسـي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيســة بمقدار 52 نقطة أســاس(0.25 في المئة)، لتثبيته عند 3 في المئة بدلاً من 3.25 في المئة؛ وتخفيض معدل الاحتياطي الإجباري من 8 في المئة إلى 6 في المئة؛ ورفع عتبة إعادة تمويل الأوراق المالية العامة القابلة للتداول من قبل بنك الجزائر. كما طلب منهم اتخاذ جميع المبادرات ونشر جميع التدابير لتوفير مصدر ائتمان بتكلفة معقولة[22].

---

[20] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم **20-70**."

[21] بنك الجزائر، "بيان"، في **13/4/2020**، شوهد في **4/7/2020**، https://bit.ly/3h3lTuf :

[22] المرجع نفسه.

وشـــرعت الحكومـة الجزائريـة في 13 حزيران/ يونيو 2020 في تنفيذ المرحلـة الثانيـة[23] من الاســـتئناف التدريجي والمكيف لبعض الأنشـــطة الاقتصـــادية والتجارية والخدمية، انطلاقاً من تطورات الوضعية الوبائية واقتراحات رفع الحجر المقدمة من طرف اللجنة الوطنية العلمية لرصد ومتابعة تطور انتشـــار فيروس كورونا والســـلطة الصـــحية، وكذا التقييمات الواردة من اللجان المحلية المكلفة بتنسـيق العمل القطاعي للوقاية من جائحة فيروس كورونا ومكافحتها. وجاء هذا الاستئناف التدريجي بعد تنفيذ حجر صحي شامل وجزئي بحسب المناطق منذ 21 آذار/ مارس 2020[24] وكان الهدف من الإجراءات المتخذة تحديد تدابير التباعد الاجتماعي والحدّ بصـــفة استثنائية من الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل.

3. المبحث الثالث: واقع الصحة في الجزائر وتداعياته الإقتصادية

وفقًا لأحـدث تقرير للبنـك الـدولي حول جـائحـة فيروس كورونـا والهجرة[25] فـإن الأزمـة الاقتصـادية التي يسـببها الفيروس أعمق وأكثر انتشـارًا من أي جائحة وأزمة صـحية أخرى منذ القرن العشرين، وقد أثرت معظم الأوبئة السابقة في عدد قليل من البلدان وجزء صغير من سكان العالم. غير أن الاستثناء صنعته الإنفلونزا الإسبانية (1918–1920) ، التي كانت على نطاق

[23] ، يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس **2020** يونيو **7** الموافق **1441** شوال **15 - 20**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم https://bit.ly/2Wmbfqm، في: **14/7/2020**، شوهد في **7/6/2020**، **34**(ومكافحته ،"**الجريدة الرسمية**، العدد **19**كورونا)كوفيد

[24] ، يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء **2020** مارس سنة **21** الموافق **1441** رجب عام **26** مؤرخ في **69 - 20**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "مرسوم تنفيذي رقم https://bit.ly/3j58zaz، في: **14/7/2020**، شوهد في **21/3/2020**، **15-**(ومكافحته ،"**الجريدة الرسمية**، العدد **91**فيروس كورونا)كوفيد

[25] "COVID-19 Crisis Through A Migration Lens," The World Bank, *Migration and Development Brief*, no. 32)April 2020(, accessed on 4/7/2020, at: https://bit.ly/2CBwA8w

عالمي؛ حيث أصـــيب ما يقرب من 500 مليون شـــخص (ثلث ســـكان العالم في ذلك الوقت) وتســـببت في وفاة 50 مليون شـــخص تقريباً في الفترة آذار/ مارس 1918 – آذار/ مارس 1920[26]. ومن المتوقع بحســـب التقديرات الأولية للجنة الأمم المتحدة الاقتصـــادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) لآثار الجائحة، أن تخسر المنطقة العربية في سنة 2020 ما لا يقّلّ عن 42 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي لدولها، وأن تنخفض صـــادرات المنطقة بمقدار 28 مليار دولار[27]. وخلال الفترة كانون الثاني/ يناير – آذار/ مارس 2020 خســـرت الشـــركات في رأس المال الســـوقي 420 مليار دولار، أي ما يعادل 8 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة. كما ستخسر المنطقة 1.7 مليون وظيفة في سنة 2020. [28]

وفي الجزائر، ســـتكون الفئات الأكثر حرماناً وضـــعًفًا هي الأولى التي تتأثر بعواقب هذه الأزمة؛ فســـيعاني العمالبأجر يومي والعاملون في القطاع غير الرســـمي)يمثلون نحو 35 في المئة من القوى العاملة(والشـــركاتالصـــغيرة والمتوســـطة وحتى الشـــركات الكبيرة من جراء هذه الأزمة. ويقدر عدد السكان النشطين بـــ 11.048 مليون عامل، يعمل منهم نحو 6.95 ملايين في القطاع الخاص، أي ما نسبته 63 في المئة من إجمالي القوة العاملة في الجزائر. أما القطاع العام فهو يشغّل قرابة 4.09 ملايين عامل، أي ما نسبته 37 في المئة من العاملين[29]

---

[26] Patrick Zylberman, “Comme en 1918! La grippe ‘espagnole’ et nous,” *Médecine/Sciences*, vol. 22, no. 8 - 9)Août–Septembre 2006(, accessed on 15/7/2020, at: https://bit.ly/3etUIqU

[27] ، شوهد في **2**، ص **25/3/2020**الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)الاسكوا(، "استجابة إقليمية طارئة للتخفيف من تداعيات الوباء فيروس كورونا ،" https://bit.ly/3j97oqG، في: **16/7/2020**

[28] https://bit.ly/39fjda7، في: **19/7/2020**، شوهد في **8/5/2020**"، **العربي الجديد، 2020** مليون وظيفة عام 1.7إيمان الحامدي، "العرب مهددون بخسارة

[29] الديوان الوطني للإحصائيات ،**التقرير نصف السنوي حول التشغيل في الجزائر**.

ووفقًا لمنظمة العمل الدولية، فإن القطاعات الاقتصـــادية الأكثر تضـــررًا هي قطاعا تجارة الجملة والتجزئة اللذان يمثلان أكبر حصـــة من العمال، حيث يعمل فيهما 482 مليون عامل حول العالم(1.775 مليون مشـغول/ عاملاً أي ما نسـبته 15.7 في المئة من السـكان العاملين في الجزائر)[30]. كما تأثر قطاع الفنادق والمطاعم بشـــدة ،حيث يمثل 144 مليون عامل عبر العالم. وأكثر من نصـف العاملين في هذا القطاع هم من النسـاء. وتأثر أيضًـا قطاع الصـناعات التحويلية الذي يعمل فيه 463 مليون شـخص حول العالم(1.297 مليون مشـغول في الجزائر أي ما نسـبته 11.5 في المئة من السـكان العاملين في الجزائر)، بشـدة في عدة مناطق. وتمثل صـناعات النقل والتخزين والاتصـالات 204 ملايين وظيفة حول العالم(729 ألف مشـغول في الجزائر، أي ما نســبته 6.5 في المئة من الســكان العاملين). في حين صـــنفت منظمة العمل الدولية قطاع البناء، الذي يعمل فيه 1.89 مليون شـــخص في الجزائر(16.8 في المئة من السكان العاملين) قطاعًا متوسط المخاطر[31].

وقد دفع هذا الوضـــع الحكومة الجزائرية إلى مضـــاعفة المبادرات والقرارات للحفاظ على الوظائف وعلى نشاط اقتصادي معقول في ظل هذه الظروف؛ إذ بلغ حجم المخصصات المالية الموجهة لمكافحة الجائحة أكثر من 70 مليار دينار جزائري(أي نحو 570 مليون دولار)[32]، بما

[30] Organization Internationale du Travail, Observatoire de l'OIT, "Le COVID-19 et le monde du travail: Répercussions et réponses," 18/3/2020, accessed on 4/7/2020, at: https://bit.ly/390hLbr

[31] International Labour Organization, "Free and open access to labour statistics," accessed on 15/7/2020, at: https://bit.ly/2Wpuxvk

[32] دولار أميركي واحد يساوي **129** دينارًا جزائرياً، ينظر الموقع الإلكتروني لبنك الجزائر: Banque D'Algérie, accessed on 4/7/2020, at: https://bit.ly/3ex1fB8

في ذلك 20 مليار دينار جزائري(161 مليون دولار) مخصـــصـــة للفئات المهنية التي فقدت مصـدر دخلها بسـبب الوباء. كما تم تخصـيص 11.5 مليار دينار جزائري(09 مليون دولار) إضـافية لوزارة الداخلية فيما يتعلق بعلاوة 6 آلاف دينار جزائري(50 دولارًا)، التي تم رفعها إلى 10 آلاف دينار جزائري) 80 دولارًا(لصـــالح 2.2 مليون محتاج. وإضـــافة إلى ذلك، ســـيتم تخصـيص مبلغ 20 مليار دينار جزائري) 161 مليون دولار(لصـالح أرباب الأسـر العاطلة عن العمل والفئات الاجتماعية والمهنية الذين فقدوا مصدر دخلهم بسبب الوباء.[33]

وعلى صـــعيد آخر، بلغ إنتاج منظمة الدول المصـــدرة للنفط (أوبك) من النفط الخام نحو 27.84 مليون برميل يوميًا في شـــباط/ فبراير 2020، في حين بلغ إنتاج المنظمة بالمتوســـط 31.864 مليون برميل يومياً في ســـنة 2018 [34] ويعتبر هذا المســـتوى أقل مســـتوى للإنتاج النفطي خلال الخمس ســـنوات الســـابقة. ويعزى ذلك إلى توقف إمدادات النفط من ليبيا بســـبب الأوضـاع الداخلية وإغلاق الموانئ وحقول إنتاج النفط بسبب تفشـي فيروس كورونا، إلى جانب التزام الدول العربية عمومًا باتفاق «أوبك بلس» لتعديل كميات الإنتاج لضـمان توازن السـوق[35]. ومن شـأن تراجع سـوق النفط العالمية أن يقلل من صـادرات الجزائر لعام 2020 بنسـبة 7.5 في المئة ،وهذا يشـــير إلى انخفاض في الإيرادات الضـــريبية وانخفاض في الإنفاق العام[36]. ووفقًا

[33] "Covid-19: plus de 70 Mds Da dédiés à la lutte contre la Pandémie," *Algeria Press Service*, 18/5/2020, accessed on 4/7/2020, at: https://bit.ly/2WlIWbA تصريح وزير المالية الجزائري السابق، عبد الرحمن راوية، أمام لجنة المالية والميزانية للمجلس الشعبي الوطني)البرلمان(، ينظر:

[34] https://bit.ly/3j2oXbH، في: **14/6/2020**، شوهد في **11/12/2019"**، **العربي الجديد، 2020"**أوبك' تتوقع عجزاً بسيطاً في

[35] .82(، ص **2020**الوليد أحمد طلحة ،**التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا المستجد على الدول العربية**)أبوظبي: صندوق النقد العربي ،

[36] : مذكرة تفسيرية.**"2020"**مشروع قانون المالية التكميلي لسنة

لأحدث تقرير للبنك الدولي حول تأثير جائحة فيروس كورونا في الاقتصـادات المصـدرة للنفط، يُقدَّر انخفاض بنسبة 11 في المئة فيالناتج المحلي الإجمالي للسنوات الخمس المقبلة. وبلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر 2.5 في المئة في سنة 2018 مقارنة بـــ 1.4 في المئة في ســـنة 2017، ويرجع ذلك على نحو رئيس إلى نمو القطاع غير النفطي(5.2 في المئة)وأهمية نفقات الميزانية(36.7 في المئة)من الناتج المحلي الإجمالي، في حين لا يزال نمو قطاع المحروقات بطيئاً (بنسبة 0.1 في المئة) [37]. وشكّلت المحروقات أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج خلال الربع الأول من سـنة 2020، فهي تمثل 92.4 في المئة من الصـادرات، إذ بلغت قيمتها 7.04 مليارات دولار، مقابل 9.48 مليارات دولار في السـنة الماضـية(2019)، مسجلة بذلك تراجعًا بواقع 25.78 في المئة[38]

وتظل قيمة الصـادرات خارج قطاع المحروقات ضـئيلة، إذ لم تتجاوز 578.7 مليون دولار ما يعادل 7.6 في المئة من المبيعات الجزائرية نحو الخارج خلال الربع الأول من سنة 2020، مقابل 658.04 مليون دولار خلال الفترة نفسـها من العام الماضـي أي بانخفاض 12.06 في المئة[39]. وقد بيّنت حصـيلة الجمارك أن هذا التراجع في الصـادرات خارج قطاع المحروقات قد مس كل المجموعات الرئيسة للمنتوجات المصدَّرة.

[37] "Chapter 3: Lasting Scars of the COVID-19 Pandemic."

[38] الجمارك الجزائرية، مديرية الدراسات والاستشراف.

[39] المرجع نفسه

ولمواجهة آثار الأزمة الصـــحية والاقتصـــادية المزدوجة التي تميزت بانخفاض الإيرادات المالية، كانت الحكومة ملزمة بنشر قانون مالي تكميلي، حيث خَفّضت من سعر النفط المرجعي المعتمد في إعداد قانون المالية من 50 دولارًا إلى 30 دولارًا للبرميل. وســـجّل برميل النفط الجزائري خلال الشـهرين الأولين من سـنة 2020 ما متوسـطه نحو 60 دولارًا للبرميل و34.2 دولارًا للبرميل خلال آذار/ مارس[40]

وتنص المذكرة التفســـيرية لقانون المالية التكميلي لســـنة 2020[41] على انخفاض عائدات المحروقات إلى 20.6 مليار دولار مقابل 37.4 مليار دولار منصـوص عليها في قانون المالية الأوّلي لســـنة 2020. وبســـبب هذا الانخفاض، يتوقع أن يتقلص احتياطي الصـــرف من النقد الأجنبي للبلاد، الذي كان متوقعًا في البداية عند 51.6 مليار دولار، ليصـــل إلى 44.2 مليار دولار في نهاية سـنة 2020. كما سـيؤدي الانتقال إلى 30 دولارًا للبرميل في ميزانية الدولة إلى حدوث انخفاض بنسبة 40 في المئة في عائدات الضريبة على المحروقات[42].

وتعاني المؤسـسـات المتناهية الصـغر والصـغيرة والمتوسـطة تبعات إجراءات الحجر الصـحي، وخاصـــة في ظل منع التنقل بين الولايات واســـتعمال وســـائل النقل العمومي، على نحوٍ حرم الكثير منها من اليد العاملة الضـــرورية لمزاولة أعمالها. وتقدر الجمعية العامة للمقاولين

40 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم **20 - 07** مؤرخ في **12** شوال **1441** الموافق **4** يونيو **2020** يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة **2020**"، **الجريدة الرسمية**، العدد **33**، **4/6/2020**، https://bit.ly/2DLNFNx، في: **14/7/2020**شوهد في

41 مشروع قانون المالية التكميلي لسنة **"2020"**مذكرة تفسيرية. :

42 المرجع نفسه

الجزائريين عدد المؤســـســـــات التي توقفت عن العمل من جراء الجائحة بين 20 إلى 25 ألف مؤسسة، في حين أحيل 200 ألف عامل على البطالة[43]. ودعا ذلك منتدى رؤساء المؤسسات إلى طلب عفو من دفع الضــرائب والتزامات الضــمان الاجتماعي. غير أن الســلطات الجزائرية أبدت حذرًا شديدًا إزاء المطالب التي رفعها أرباب العمل من أجل تعويض الأضرار الناجمة عن جائحة فيروس كورونا[44]. وأبدت، في المقابل، تجاوباً مع مطالب فئة معينة من أصــحاب المهن والحرف اليدوية الذين فقدوا مداخيلهم بسبب الحجر الصحي المطبق[45]. على سبيل المثال، احتج سائقو سيارات الأجرة على عدم حصولهم على نحوٍ كافٍ على مساعدات رمزية تقدر بـــ 90 دولارًا شــهرياً طوال مدة الحجر الصــحي، وتبعهمفي ذلك العاملون في النقل الخاص. وتتبع هذه المشاكل من كون فئة عريضة منهم محرومة أو لم تنخرط في نظام الحماية الاجتماعية.

[43] Zahra Chenaoui, “Après le Hirak, le coronavirus: en Algérie, les entreprises tirent la sonnette d’alarme,” *Le monde*, 17/4/2020.

[44] **"الحوار،** https://bit.ly/398rzAs، في: **19/7/2020**، شوهد في **8/7/2020**"الرئيس تبون: يدعو لتخفيف الديون والاستثمار في الدول المتضررة من كورونا ،

[45] آلاف دينار **10** دولار شهرياً لأصحاب هذه المهن والحرف طوال مدة الحجر المفروض من قبل السلطات الصحية المختصة، ينظر: "منحة بقيمة **90**تقرر تخصيص منحة تقدر بنحو https://bit.ly/30bgAlM، في: **14/6/2020**، شوهد في **13/4/2020**للأسر المحتاجة خلال شهر رمضان ولتلك المتأثرة بتدابير مكافحة كورونا ،**"وكالة الأنباء الجزائرية**،

الفصل الثاني:

الإقتصاد الجزائري في ظل تداعيات أزمة كورونا

1. المبحث الأول: الصياغ الإقتصادي والإجتماعي والسياسي العام في الجزائر في ظل جائحة كورونا

تزامن تفشـــي الأزمة الصـــحية العالمية (جائحة كوفيد19) مع أزمة انهيار أســـعار النفط الحادة التي لا تزال مستمرة منذ سنة 2014. وقد أثرّت هذه الأزمة على نحو حاد في الاقتصاد الجزائري، وبوجه أدق في عائدات الضـــرائب من تصـــدير المحروقات، وفي نســـبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. وتخســـر الجزائر نحو 21.2 في المئة من عائداتها النفطية في حال بقيت أســـعار النفط عند حدود 30 دولارًا للبرميل[46] . وتســـببت الأزمة النفطية في انخفاض معدلات النمو الاقتصـادي من 3.8 في المئة في سـنة 2014 إلى 0.7 في المئة في سـنة 2019[47] . غير أنه لا يمكن أن نعزو هذه النتائج إلى انخفاض أسـعار النفط فقط في السـوق العالمية، فقد كان لحالة الاضطراب السياسي[48] الذي شهدته البلاد في سنة 2019 نصيبٌ في ذلك؛ إذ تأثر قطاع واسـع من النشـاطات الاقتصـادية من حالة الركود بسـبب حالة الشـك والريبة التي سـادت الأجواء أكثر من عام. ويتوقع صـــندوق النقد الدولي[49] أن ينكمش الاقتصـــاد الجزائري بنحو

---

[46] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، "قانون رقم 20 - 7 مؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020"، في: الجريدة الرسمية، العدد 33، 2020/6/4، شوهد في 2020/7/19، https://bit.ly/32zt5Ks:

[47] "Chapter 3: Lasting Scars of the COVID-19 Pandemic," in: The World Bank, Global Economic Prospects)Washington, DC: The World Bank, 2020(.

[48] انطلقت مظاهرات شعبية عارمة في 22 شباط/ فبراير 2019 مطالبةً بإلغاء ترشح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة لعهدة خامسة، سرعان ما استقال، بدوره، في الثاني من نيسان/ أبريل من العام نفسه. ثم تم تنظيم انتخابات رئاسية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019 فاز فيها الرئيس الجزائري الحالي عبد المجيد تبون، لمزيد من المعلومات، ينظر: "الجزائر 2019: من الحراك إلى الانتخابات"، وحدة الدراسات السياسية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،تقرير، رقم 1)شباط/ فبراير 2020(شوهد في 2020/7/3، في: https://bit.ly/2Zxm5fz

[49] International Monetary Fund, World Economic and Financial Surveys: Regional Economic Outlook)Washington: IMF, 2020(, p. 4.

2.5- في المئة، ليعاود النمّو من جديد في سـنة 2021 بقرابة 6 في المئة مسـتفيدًا من حالة التعافي الاقتصادي وكذا التحسن في أسعار النفط بحسب تقديراته (الشكل1)

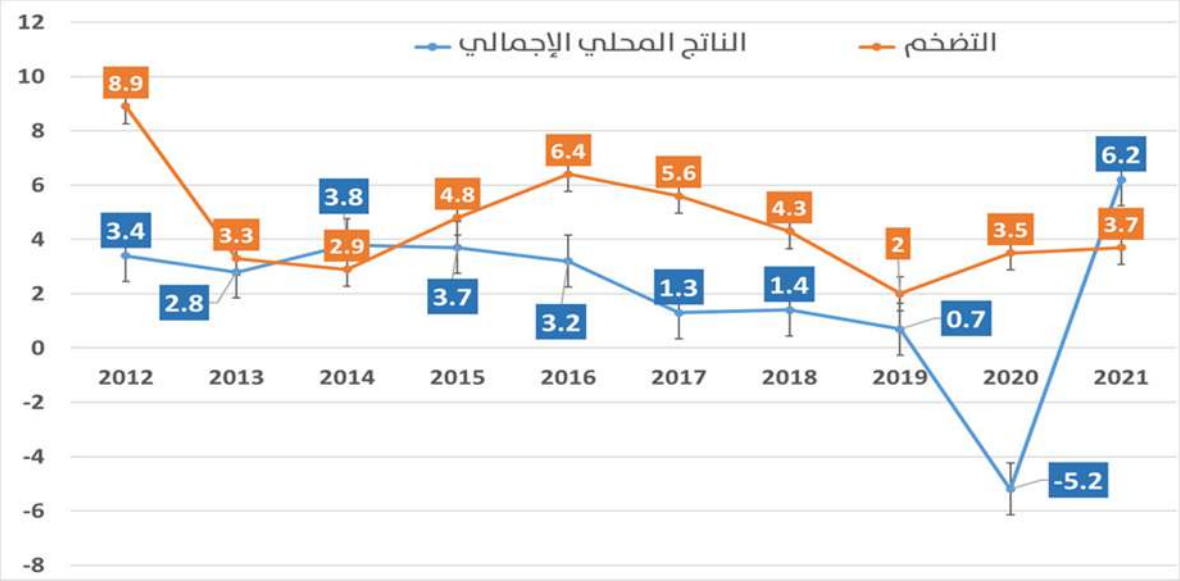

الشكل 1 : تطور الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم في الجزائر خلال فترة 2012-2021.

كما يشـهد عجز الميزانية ارتفاعًا مطرّدًا من سـنةٍ إلى أخرى ليصـل إلى 19.97 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في سـنة 2020، بعد أن كان 9.32 في المئة في سـنة 2019، ومن المتوقع أن يصـل هذا العجز في سنة 2021 إلى 15.03 في المئة. في حين بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي 60.97 في المئة بعد أن كانت 46.26 في المئة في سنة 2019[50] ، ومن المتوقع أن يصـل هذا العجز إلى 65.83 في المئة في سنة 2021. ولم يكن قطاع الشغل بعيدًا عن هذه الأزمة، فمن المتوقع أن يصل معدل البطالة خلال سنة 2020

[50] Algeria's Economic Outlook — April 2020," The World Bank, 16/4/2020, accessed on 19/7/2020, at: https://bit.ly/2Beot1l

إلى نحو 15.1 في المئة[51] . كما بلغ عجز الميزان التجاري الجزائري 1.5 مليار دولار أميركي خلال الربع الأول لسنة 2020 مقابل 1.19 مليار دولار خلال الفترة نفسها من سنة 2019 بارتفاع بلغ 26.21 في المئة[52] .

2. المبحث الثاني: تداعيات جائحة كورونا في مختلف المجالات

1.2. المجال الإقصادي:

تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من اقتصادات العالم بسبب تداعيات جائحة كورونا، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي زادت من حدة تأثره بفعل تراجع أسعار النفط، هذا بالإضافة إلى وضعه الاقتصادي الذي كان مترهلا قبل الأزمة حيث بلغ معدل النم و الاقتصادي الجزائري في سنة 2019 0.8 من حيث الحجم مقابل 1.4 لسنة 2018، ومع تفشي وباء كوفي د-19 وج د الاقتصاد الجزائري نفسه أمام جملة من التحديات، ولعل من أهم القطاعات الاقتصادية تأثرا في الجزائر بتداعيات جائحة كورونا ما يلي :

1.1.2. قطاع المحروقات : تشكل إيرادات النفط والغاز 94 بالمائة من إجمالي دخل صادرات الجزائر و60 بالمائة من ميزانية الدولة ،ومن المتوقع أن يتسبب انحسار سوق النفط العالمي جراء أزمة كورونا في تقليص مستوى الصادرات الجزائرية للبترول والغاز بنسبة 5,7 بالمائة

[51] 2020، الديوان الوطني للإحصائيات ،التقرير نصف السنوي حول التشغيل في الجزائر)الجزائر: منشورات الديوان الوطني للإحصائيات(.
[52] المديرية العامة للجمارك الجزائرية، مديرية الدراسات والاستشراف ،تقرير التجارة الخارجية للثلاثي الأول لسنة 0)0): بيانات مؤقتة)الجزائر: 2020، للجمارك(.

خلال العام الجاري 2020، ولهذا توقعت الحكومة الجزائرية في قانون المالية التكميلي لـ 2020، انخفا ضـــا لمداخيل قطاع المحروقات إلى 6,20 مليارات دولار، مقابل 4,37 مليارات دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لـ 2020 .

2.1.2. قطاع الصـناعة : إن تدابير تقييد الحركة والنقل المتخذة في الجزائر منذ بداية تفشـــي الوباء نتج عنها توقف نحو 50 بالمائة من الطاقة العمالية، مما أدى إلى تباطئ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، بالإضافة إلى زيادة عبئ الأجور دون توفر مداخيل لمقابلة هذا الإنفاق الكبير على الأجور، كما تأثر التصنيع من جهة أخرى بفعل أثر الجائحة على سلاسل التوريد وقلة توفر المواد الأولية وشـبه المصـنعة لبعض الصـناعات، الأمر الذي انعكس مباشـرة في خفض الإنتاج و تعطيل منشآت التجميع والتصنيع خاصة بتلك الشركات التي تعتمد على مواد أولية من الصين، حيث تراجعت صادرات الصين بنسبة11.4 ٪ . كما تراجعت تجارتها الخارجية بنسـبة ـــــ 6.4٪، وهذا وفق آخر إحصـاءات الإدارة العامة للجمارك الصـينية، (Chinese government, 2020)، بالإضـافة إلى هذ ه الحيثيات فإن الصـناعة الجزائرية ستتأثر بطريقة غير مباشرة، نتيجة لتعطل ديناميكية الشحن والتفريغ بسبب الخضوع لإجراءات الوقاية التي ستمدد من الحيز الزمني لتسليم البضاعة خصوصا مع كثرة عمليات الشحن وطول فترة الأزمة .

3.1.2. قطاع النقل : ســـنحاول التطرق إلى نمط تأثر مختلف قطاعات النقل كل على حده بحكم تفاوت درجات تأثرها على النحو التالي :

- **النقل البحري:** ســـندرس تأ ثر قطاع النقل البحري من جانبين، جانب النقل البحري للمسافرين،و جانب النقل البحري للبضائع :
- **النقل البحري للمســـافرين:** بعد القرار بتعليق النقل البحري للمســـافرين الذي أصـــدرته الحكومة في منتصف شهر مارس ضمن تدابير الحماية من تفشي وباء كوفي د-19، تم تسجيل خسائر بالنسبة للمجمع الجزائري للنقل البحري قدرت بـــ 50 بالمائة من رقم أعماله، ونظرا لأن قرارات التعليق تزامنت مع الموسم الصيفي الذي يعتبر موسم الذروة في نقل المســـافرين، والذي ينطلق شـــهر مارس، فمن المتوقع أن تتضـــاعف خســـائر المؤسسة الوطنية والمجمع بالنسبة لنقل المسافرين. (وكالة الأنباء الجزائرية ،2020 .)
- **النقل البحري للبضـائع :** سـجل نشـاط نقل البضـائع انخفاضـا في بداية الحجر الصـحي ولكنه ســرعان ما اســتأنف نشــاطه نظرا لأهميته الاقتصــادية في الحفاظ على خطوط التوريد، وضـمان اسـتقرا ر ا لأسـواق و تموين شـبكاتهم للتوزيع، وبالتالي فإن تبادلات البضـائع على مسـتوى النقل البحري الجزائري لم تتأثر كثيرا، وظلت محافظة على نسـق عملها في نقل المواد الصـناعية مثل الحديد وقطع الغيار والمواد الكيميائية، فضـلا على

أن نقل مواد أخرى مثل الحبوب ومسحوق الحليب والمواد الصيدلانية قد سجلت ارتفاعا خلال فترة الجائحة (وكالة الأنباء الجزائرية ،2020 .)

- **النقل الجوي :** لقد أثر تفشي وباء كوفيد 19 على كل شركات الطيران العالمية بشكل كبير، حيث أعلن الاتحاد الدولي للنقل الجوى «إياتا»: أن أزمة فيروس كورونا (كوفيد –19) قد كبدت شركات الطيران في العالم خسائر فى الإيرادات وصلت إلى 314 مليار دولار فى 2020، بانخفاض 55% مقارنة بعام 2019(IATA, 2020). ، وبالنسبة للجزائر فقد سجلت مؤسسة مطار الجزائر خسائر قدرت بـ1.3 مليار دينار، وذلك منذ تعليق الرحلات الدولية بداية من 22 مارس الماضي، والرحلات الداخلية يوم 19 من نفس الشهر، عدا رحلات نقل السلع الضرورية، وهو ما أثر سلبا على مداخيل مؤسسة تسيير المطارات حيث تراجعت بنحو 96 بالمائة مقارنة بالمداخيل المسجلة خلال نفس الفترة من سنة 2019(وكالة الأنباء الجزائرية ،2020)
- **النقل بالسكة الحديدية :** بلغت خسائر الشركة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية, منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا وحتى نهاية أفريل الما ي, قرابة 1 مليار دج أي ما يقدر بـ 50 بالمائة من رقم أعمال الشركة مقارنة بنفس الفترة من 2019 ويمكن أن نوضح درجة تضرر القطاع من الأزمة على النحو التالي :

- **نقل المسـافرين** : كانت الشـركة تنقل ما يزيد عن 5ر34 مليو ن مسـافر في السـنة بمعدل 240 قطارا في اليوم، ونظرا لقرار تعليق الرحلات تم وقف حركة المسـافرين بالسـكة الحديدية بنسبة 100 بالمائة.

- **نقل البضـائع** : لم يتأثر نقل البضـائع بسـبب الإبقاء على نشـاط نقل السـلع والمنتجات الإستراتيجية كالحبوب والحدي د بنسبة 100 بالمائة .

- **خسـائر أخرى** : إضـطرت الشـركة لإحالة 50 بالمائة من إجمالي 13 ألف عامل على عطلة استثنائية مدفوعة الأجر في وقتتسجل فيه الشركة تراجعا معتبرا في مداخيلها، هذا بالإضـافة إلى الأعباء اليومية الناجمة عن استمرار خدمة القطارات البيضـاء التي تسير فارغة دون ركاب حفاظا على نجاعتها بغرض إنجاز مهام المراقبة والصـيانة (وكالة الأنبا ء الجزائرية، 2020 .)

4.1.2. قطاع السياحة: لقد تأثرت وكالات السياحة والأسفار في الجزائر بشكل كبير جدا من تداعيات أزمة كوفيد 19 منذ تعليقالرحلات، ولأن جوهر نشـاطها متعلق بالسـفر والتنقل وحرية الحركة، فقد كانت أكثر القطاعات تضـررا بسـبب جائحة كورونا التيتزامنت مع موسـم العطل والرحلات داخل البلاد وخارجها، وبالأخص رحلات عمرة شـهر رمضـان التي يعتمد عليها عدد واسـع من المتعاملين في هذا المجال، وهو ما شكل بالنسبة لها أزمة حقيقية في نشـاطها، وهو ما جعل كل وكالات السياحة والأسفار في الجزائر متوقفة عن النشاط، و مضطرة لغلق أبوابها

والتوجه نحو البطالة ا إجبارية، ونفس الأمر ينطبق على قطاع الفنادق التي علقت نشـــاطها بسبب توقف النشاط السياحي، كما أن باقي الأنشطة التجارية والخدمية التي كانت تعتمد على حركية السياحة في زيادة مداخيلها تأثرت هي الأخرى بشكل كبير، وستظل في تراجع كلما زادت مدة الأزمة وامتدت أكثر . (وكالة الأنباء الجزائرية 2020)

5.1.2. القطاع الجبائي : ستفقد القاعدة الجبائية جزءا من المساهمات الضريبية، و سيزداد الأمر سوءا كلما استمر تعطل النشاط الاقتصادي .

6.1.2. القطاع الفلاحي: بقي القطاع الفلاحي في منأى عن هذا الركود الاقتصادي، كما أنه لا يخضع في الغالب للتحصيل الضريبي .

1.7.2. الحتياطي الصـــرف من العملات الأجنبية: توقعت الحكومة الجزائرية أن احتياطي الصرف سيتآكل وسين خ فض عن مستواه من 51.6 مليار دولار كما كان محدد في قانون المالية 2020 إلى 44.2 مليار دولار في القانون التكميلي وهذا ما يعادل ســـنة كاملة من الاستيراد. (وكالة الأنباء الجزائرية، 2020) وبالتالي فإن الحكومة الجزائرية ستخسر أكثر من 7 مليارات دولار من العملات الأجنبية، بسبب فيروس كورونا، بحلول نهاية العام الجاري .

1.8.2. أثر كورونا على البطالة في الجزائر: يتوقع صندوق النقد الدولي أن ينكمش الاقتصاد الجزائري بنسبة 5.2 في المائة في عام 2020 مما سيرفع نسبة البطالة إلى أكثر من 15 في المائة، (International Monetary Fund, 2020)، كما أن توقف نشـــاط عدد من

المؤسسات الاقتصادية بالأخص الصغيرة والمتوسطة سيكون عاملا مهددا لزيادة نسبة البطالة، خاصة وأن تضرر هذا النوع من المؤسسات جراء الأزمة وارد جدا، باعتبار أنها تقوم على هوامش أمان نقدية ضعيفة لا تمكنها من مقاومة تداعيات الجائحة لفترة طويلة، حيث أن هذه المؤسسات ستضطر إلى تسريح العمال إذا ما واجهت قصورا في التدفق النقدي بشكل يؤثر على استمراريتها ومرونة نشاطها خاصة إذا لم تتلقى في المقابل تحويلات نقدية من الدولة، كما أن تقليص الحكومة لنفقات التجهيز بـــ20.1 % في قانون المالية 2020، سينعكس آليا على استثمارات الدولة في القطاعات الحيوية والمنشآت القاعدية مما قد يفاقم أثر الأزمة في زيادة مستوى البطالة، كما لا يجب إهمال البطالة في القطاع الموازي حتى وإن كا ن لا يدخل ضمن الحسابات الرسمية والناتج القومي،و ذلك لأنه يشكل جزء معتبر من حجم التشغيل الكلي، حيث أن حجم الاقتصاد الموازي في الجزائر يفوق 30 بالمائة من الناتج الداخلي الخام، و حجم التشغيل الموازي في الجزائر يقدر بـــ 43 بالمائة من حجم التشغيل الكلي. (حياوي، 2016)،كما أن للعمل غير الرسم ي أثر كبير في دلالة معدل البطالة كمؤش ر من مؤشرات تفسير معطيات سو ق الشغل، (مسعود و طهرواي، 2014 .)

2. التداعيات الاجتماعية والسياسية:

تزامن انتشار جائحة فيروس كورونا مع «مخاض» سياسي عسير عاشته الجزائر منذ أكثر من عام، شهدت في إثره انتخابات رئاسية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019. وعند اكتشاف

أول حالة في شـــباط/ فبراير، احتدم النقاش حول قدرة القطاع الصـــحي على مجابهة مثل هذا الداء الشـــديد الفتك. وذهبت بعض الآراء إلى أن القطاع الصـــحي ســـينهار تحت وطأة العدد الكبير من المصـــابين، على غرار ما حدث في إيطاليا وإســـبانيا والولايات المتحدة الأميركية والبرازيل[53]. غير أن وتيرة الوباء لم تكن بتلك الحدة التي كانت متوقعة. ويعزو أحد الأطباء هذه الظاهرة «إضـافة إلى لطف الله، إلى طبيعة النظام الغذائي لسـكان شـمال أفريقيا عمومًا، القائم بنسبة عالية على المواد البيولوجية الطبيعية كالبقوليات والأعشاب، وكذا على محدودية استعمال المواد الكيميائية في إنضـاج الفواكه والأغذية التي تسـتفيد من المناخ المعتدل لتنضـج طبيعياً، خلافاً للنظام الغذائي لدول أوروبا وأمريكا»[54] كما ســاعد، التلقيح الخاص بالســل الذي لا يزال ضمن الرزنامة التلقيحية الجزائرية في هذه النتيجة.

ويتخوف كثير من الناشطين في الحراك وحتى بعض الباحثين[55] من أنّ السلطات تحاول إسكات الأصـوات المعارضِـة وإنهاء الحراك. وتقوم بذلك مع الإصـرار أيضًـا على أنّ «حرية التعبير والمناخ الديمقراطي» مُتاحان في الجزائر .كما تذهب بعض الآراء الأكثر نقدًا إلى أن السلطات تستغل تفشيّ الوباء لضرب المجتمع الأهلي والشخصيات المعارضِة في إطار جهود مستميتة لخنق المعارضـة ووضـع حد للاحتجاجات. وفي هذا الصـدد، تسـلطّ الاعتقالات والمذكرات

[53] Alfredo Saad Filho, "Coronavirus: How Brazil Became the Second Worst Affected Country in the World," *The Conversation*, 29/6/2020, accessed on 4/7/2020, at: https://bit.ly/38Y3pbB

[54] https://bit.ly/3h4mYSK، في: **14/6/2020**، شوهد في **7/6/2020**ينظر: محمد الفاتح عثماني، "لهذه الأسباب تجنبت الجزائر 'الانفجار الفيروسي'"، **الخبر**،

[55] ، في: **19/6/2020**، شوهد في **10/5/2020**يحيى الزبير وآنا جاكوبس، "هل سيغيرّ فيروس كورونا المستجدّ النظام السياسي في الجزائر؟"، معهد بروكينغز ،**مقال**، https://brook.gs/2OomDhl

الصـادرة بحق المحتجين لاسـتدعائهم إلى مراكز الشـرطة، الضـوء على التهديد المحدق بحقوق الإنســان في الجزائر[56]. وإن كان من المبكر الحكم على هذه الإجراءات بالنظر إلى حســاســية الموضوع من زاوية كيفية التعامل معه، فقد أثار شريط وثائقي بثته قناة عمومية فرنسية[57]غضبًا عارمًا في الأوساط الرسمية والشعبية على حد سواء، استدعت في إثره السلطات الجزائرية السفير الجزائري في باريس احتجاجًا على ما اعتبرته تكالباً من بعض الأوســـاط الفرنســـية المعادية للمصالح الجزائرية[58]

وفي خضـمّ هذا كله، أعُلن عن مسـودة تعديل الدسـتور التي طرُحت للنقاش في أوج أزمة فيروس كورونا .ومن المؤمل، في حال تم تصـديقها، إقرار مبدأ التصـريح (عوض الترخيص) لممارسـة حرية الاجتماع والتظاهر ، وكذلك إنشـاء الجمعيات وعدم حلها إلا بقرار قضـائي، كما أنه لا يمكن للقانون أن يتضمن أحكامًا تعوقبطبيعتها حرية إنشاء الأحزاب السياسية. ونصت المسودة على عدم ممارسة أكثر من عهدتين رئاسيتين متتاليتين أو منفصلتين، وتحديد العهدة البرلمانية بعهدتين فقط، مع إمكانية تعيين رئيس الجمهورية نائباً له. وربما سيكون لهذا الدستور دورٌ في

[56] ، **4/5/2020**دالية غانم، "وباء القمع: تستغل السلطات الجزائرية الحجر الذي تفرضه إجراءات مكافحة فيروس كورونا لخنق الحراك الاحتجاجي"، مركز كارنيغي للشرق الأوسط ،" https://bit.ly/2ZuBVaF، في: **20/6/2020**شوهد في

[57] ؛ ونقل موقع بي بي سي https://bit.ly/2ZvTOGc، في: **4/6/2020**، شوهد في **27/5/2020**"وثائقي فرنسي عن الحراك يثير غضباً جزائرياً -)فيديو وتغريدات(،**"القدس العربي**، شباط/ فبراير **22** أيار/ مايو فيلماً وثائقياً محوره الحراك الشعبي الذي انطلق في الجزائر في **27**عربي أيضًا أنه وتحت عنوان "الجزائر حبيبتي"، عرضت "القناة الخامسة الفرنسية" في دقيقة شهادات لشباب جزائريين حول **72**، وأطاح الرئيس الأسبق عبد العزيز بوتفليقة. والوثائقي من إعداد الصحافي الجزائري الفرنسي مصطفى قسوس. وقدم الفيلم الذي تبلغ مدته **2019** الحراك والديمقراطية وحرياتهم الفردية وتطلعاتهم للمستقبل. كما تضمنت الشهادات تعليقات تحذر من "عودة التطرف" على غرار ما حدث في تسعينيات القرن الماضي. ويقول منتقدو الفيلم إن المخرج "أغفل الجوانب المهمة التي دفعت الجزائريين للتظاهر واختزل مطالب الحراك في الباحثين عن الحرية الاجتماعية والمتطلعين إلى الثورة من أجل الحريات الجنسية والتخلص من الكبت". واعترض آخرون على ما تضمنه الوثائقي من مشاهد أظهرت الشباب المشاركين في الحراك وهم يحتسون الكحول، ويتعاطون مواد ممنوعة، بحسب تعليقات البعض، ينظر: https://bbc.in/2DNkGsR، في: 6/2020/4، شوهد في 0202/5/29"حراك الجزائر: وثائقي فرنسي يثير أزمة أم مجرد زوبعة في فنجان؟ ،**"بي بي سي**،

[58] أعلن عن عودة السفير الجزائري إلى باريس بعد مكالمة بين الرئيسين الجزائري عبد المجيد تبون والفرنسي إيمانويل ماكرون.

تعزيز دور السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته، وإدراجها ضمن الهيئات الرقابية التي كانت من ضـــمن الأســـباب التي أخرجت الجزائريين للاحتجاج في 22 شـــباط/ فبراير 2019[59]

وعلى الصعيد الاجتماعي، تحصي الجزائر أكثر من 41 في المئة من السكان العاملين غير المنتمين إلى الضمان الاجتماعي، أو أكثر من 4.7 ملايين شخص(67 في المئة من العاملين في القطاع الخاص) بحسـب آخر مسـح للتوظيف أجراه الديوان الوطني للإحصـائيات[60] وتظهر المسوح المتعددة المؤشرات أن الفقر متعدد الأبعاد[61] ولا يزال مرتفعًا إلى حدٍ ما في الجزائر. وفي الواقع، فإن أكثر من 41 في المئة من السـكان يصـنفون في أول جزيئين Quantiles الأكثر فقراً في مؤشر الثروة[62]

ويتوقع البنك الدولي أن يؤدي فيروس كورونا المسـتجد إلى سـقوط 71 مليون شـخص في براثن الفقر المدقع اســـتنادًا إلى خط الفقر الدولي، وهو 1.90 دولار للفرد في اليوم. وأما في ظل

[59] ينظر: عبد الرحمن هوادف، "مسودة التعديل الدستوري في الجزائر: سياقاته وانعكاساته على المشهد السياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، شوهد في **14/7/2020**، في: https://bit.ly/2Wnt34K، **تقييم حالة**، لمزيد من التفاصيل حول مسودة الدستور الجزائري لسنة **2020**

[60] "Activite, Emploi & Chômage en Septembre 2015," *Office National des Statistiques: ONS*, no. 726, Décembre 2015, accessed on 19/7/2020, at:
https://bit.ly/3hlxDsl

[61] يتمم الفقر المتعدد الأبعاد مقاييس التنمية النقدية، حيث يقيس الحرمان غير النقدي في مختلف نواحيه، ما يرسم صورة أدق لحال الفقراء. وعلى سبيل المثال، اختار الدليل العالمي للفقر المتعدد الأبعاد، الذي وضعته مبادرة أكسفورد للفقر والتنمية البشرية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ثلاثة أبعاد لقياس الفقر هي: التعليم والصحة ومستوى المعيشة، استخدم لقياسها عشرة مؤشرات، لمزيد من التفاصيل، ينظر: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا)الإسكوا(،**التقرير العربي حول الفقر المتعدد الأبعاد**.

[62] مؤشر مركب يقيس رفاه وثروة الأسرة ويعتمد في قياسه على ملكية الأسرة لمجموعة من الأصول والسلع المعتبرة.

سيناريو تدهور الأوضاع ،فسيرتفع هذا العدد إلى 100 مليون[63]وهذا ما يستدعي من الحكومات المزيد من الجهد للتخفيف من وطأة هذه الجائحة.

إن الغالبية العظمى من العاملين في الاقتصاد غير الرسمي أكثر عرضة لمخاطر الصحة والسلامة، فهم يفتقرون إلى الحماية الاجتماعية الكافية، وهم أكثر عرضة للمعاناة من المرض أو الحوادث أو الوفاة. وتضيف جائحة فيروس كورونا إلى هذه المخاطر خطرًا كبيراً للتلوث في الأماكن غير المحمية. وإذا ما أصيب العمال بالعدوى، فإن معظمهم، بمن فيهم المهاجرون، لا يضمنون الوصول إلى الرعاية الطبية ولا يوجد ضمان للدخل من خلال الحماية الاجتماعية. كما وقع 100 مليون شخص في الفقر كل عام بسبب الإنفاق الصحي الكارثي. وبالنسبة إلى الكثيرين، ولا سيما في المناطق الريفية، لا تتوافر الخدمات الصحية على نحوٍ كاف[64]

أعلنت الحكومة الجزائرية فتح حسابين في البريد والبنك، وحساب في البنك الخارجي بالعملة الصعبة، لتلقّي التبرعات المالية من المواطنين ورجال الأعمال للمساعدة في المجهود الحكومي في مواجهة أزمة جائحة فيروس كورونا. وقدُرت المبالغ التي جمعت حتى 9 حزيران/ يونيو 2020، بِـ 86.3 مليارات دينار جزائري(23 مليون دولار) وأكثر من مليون يورو، وقرابة مليون دولار، إضافة إلى 7700 جنيه إسترليني. وقدمت الحكومة منحة مالية تقدر بـ 10 آلاف دينار

[63] ، في:**19/6/2020**، شوهد في **8/6/2020**دانيال ماهلر]وآخرون[، "التقديرات المحدَّثة لتأثير جائحة كورونا على الفقر في العالم"، مدونات البنك الدولي ، https://bit.ly/2Ood8id

[64] "COVID-19 Crisis and the Informal Economy: Immediate Responses and Policy Challenge," International Labour Organization, *ILO brief*)May 2020(,
accessed on 4/7/2020, at: https://bit.ly/3eDlgFb

جزائري(80 دولارًا)، بلغ عدد المســـتفيدين منها حتى 27 أيار/ مايو 2020 نحو321955 مستفيدًا[65]

وفيما يخص تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصـــلية، تظُهر إحصـــائيات البنك الدولي أن المغتربين الجزائريين لم يحوّلوا سوى 1.8 مليار دولار في عام 2019[66]. وهكذا، تظُهر الجزائر «عجزاً» يزيد على 300 مليون دولار مقارنة بعام 2018، إذ تلقّت أكثر من 2.157 مليار دولار. وعادة ما تستخدم التحويلات لأغراض متنوعة. وفي المتوسط تشير التقديرات إلى أن 75 في المئة من التحويلات توجَّه نحو الاحتياجات الأساسية مثل النفقات اليومية والرعاية الصحية والتعليم، والباقي يساهم في مجموعة متنوعة من الأهداف الطويلة المدى مثل إنشاء المشروعات الخاصة، والقيام بعمليات التجديدات، وتلبية الاحتياجات غير المتوقعة أو سداد الديون[67] ويجب الاعتراف بأن أغلبية كبيرة من الأموال يتم تحويلها من خلال قنوات غير رســـمية، ما يجعل حساب التدفقات أكثر صعوبة.

ولمواجهة آثار الجائحة، حددت الحكومة الجزائرية أربعة أهداف للتوجه الاقتصـــادي للبلاد تتمثل أساسًا في التخفيضات «المحسوسة» في فاتورة الاستيراد بسبب الانخفاض في عائدات

---

65 وزارة الداخلية تحصي قرابة **322** ألف مستفيد من منحة الجائحة ،**"الإذاعة الجزائرية، 29/5/2020**، شوهد في **4/7/2020**، في: https://bit.ly/3fpuJID

66 **"COVID-19 Crisis Through A Migration Lens."**

67 United Nations, "Remittances Matter: 8 Facts you don't Know about the Money Migrants Send Back Home," *UN News*, 17/6/2019, accessed on 4/7/2020
at: https://bit.ly/2ZsDjue

المحروقات، والتخفيض «الملحوظ» في نفقات تسيير الدولة، والتخفيض في فاتورة الخدمات، وخاصة تلك المستوردة، وتخفيض تكاليف التشغيل والاستثمار في شركة النفط الوطنية (سوناطراك) من 14 مليار دولار إلى 7 مليارات دولار في العام الحالي(2020) وتعتقد الحكومة، مع هذه التدابير، أن الجزائر تقترب من الحد الأدنى للنفقات الثابتة .وقد شهد الاقتصاد الوطني فترات مماثلة في أعوام 1986 و1990 و1994، ما دفع السلطات العامة إلى اللجوء إلى الحد الأدنى من الإنفاق العام غير القابل للخفض[68]

3. المبحث الثالث: آليات الإحتواء المتبعة لتخفيف من الآثار الاقتصادية لجائحة كورونا

1.3. دور السياسة المالية والنقدية في إدارة أزمة تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد الجزائري:

لطالما كانت السياسات المالية والنقدية هي المرتكز الذي تستند عليه الحكومات في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي،حيث أثبتت هذه السياسات الاقتصادية نجاعتها في مجابهة الأزمات وحالات الانكما ش التي مر بها الاقتصاد العالمي، على غرار الأزمة المالية العالمية 2008 حيث كان للسياسات الاقتصادية دورا فاعلا في التخفيف من آثارها الاقتصادية (مليكة و بن علي، 2010)، كما تؤدي هذه السياسات دورا مهما للغاية في معالجة الاختلالات

[68] K. Nashashibi et al., *Algérie: Stabilisation et transition à l'économie de marché*)Washington: Fonds Monétaire International, 1998(.

الاقتصـــادية من خلال تأثيرهما الكبير على عدد من المؤشـرات الاقتصـــادية الكلية (عثمان و عمر، 2016) ولعل هذا الدور لا يزال يتأكد عمليا في ظل جائحة كورونا ، حيث أكد بنك التنمية الآسيوي أن الاستجابة السريعة للحكومات في جميع أنحاء العالم في تفعيل سي اساتها الاقتصادية لمحاصرة الآثار الاقتصادية للوباء قد ساهمت في التقليل من الخسائر الاقتصادية العـالميـة بســـبـب جـائحـة كورونـا إلى مـا بين 4.1 تريليون دولار و5.4 تريليون دولار (MANILA, 2020)؛

على الرغم من كون هذه السياسات عنصرا مؤثرا في النشاط الاقتصادي إلا أنها تتأثر هي الأخرى بعوامل معينة من شـأنها تقويتها أو إضـعافها في أداء دورها الهام في دعم الاقتصـــاد الكلي، ومن بين هذه العوامل التي قد تقوي السـياسـة الاقتصـادية أو تضـعفها في الجزائر هي أسـعار البترول حيث أن ارتفاع أسـعار البترول سـيدعم السـياسـة المالية والنقدية، وسـيسـاهم في إنجاحها والتحســـين من وتيرة عملها من خلال دعمه لمواردها من جهة، ونتيجة لتأثي راته الإيجابية على عدد من مؤشـرات الاقتصـــاد الكلية على غرار حجم المديونية الخارجية، النمو الاقتصـادي والبطالة من جهة أخر ى، وعلى الطرف النقيض فإن تراجع أسـعار البترول سـيعقد من عمل السـياسـة الاقتصـادية ككل، وسـيضـعف من فعالية أدواتها وسـيقلل من مردوديتها، وعلى هذا نلاحظ أن توفر الموارد اللازمة لدعم السـياسـة الاقتصـادية يعتبر أمرا ضـروريا في إطار مساعدتها على أداء الدور المنوط بها في تعبئة الموارد لخدمة الاقتصاد وتحقيق الاستقرار

الاقتصادي والنقدي، وبالتالي فإن غياب الموارد سيضطر الحكومات إلى الاستدانة لتأمين هذه الموارد، وهذا ما سيدخلها في مشاكل ارتفاع الديون السيادية، لهذا يتأكد مما سبق أن تراجع أسعار النفط خلال هذه المرحلة يشكل عائقا أمام الحكومة الجزائرية في تفعيل سياساتها المالية و النقدية، خاصة وأن هذه السياسات موجهة لتحقيق توازن اقتصادي صعب في ظل تداعيات أزمة خانقة، ومن هذه المنطلقات يمكن القول أن دور السياسة الاقتصادية في تحقيق الإنعاش الاقتصادي و تخفيف آثار كورونا في الجزائر يعتبر تحديا كبيرا للحكومة في ظل هذه الظروف الاستثنائية، حيث أصبح الوضع الاقتصادي في الجزائر تحت وطأة أزمتين عاليتي التأثير في آن واحد، أزمة تراجع مداخيل المحروقات في ظل اقتصاد ريع ي من جهة، وتداعيات أزمة جائحة كورنا في ظل اقتصاد هش ومتهالك من جهة أخر ى، وفي هذا الإطار توجب على الحكومة أن تبحث على أنجع الأدوات النقدية والمالية المتاحة لإعادة التوازن للاقتصاد الكلي ، من خلال عقلنة استخدام أدوات السياسة المالية من الضرائب، الإنفاق،الإيرادات والتحويلات، مع تجنب الوقوع في مطب الديون السيادية التي قد تنجم عن ارتفاع العائد على الديون الحكومية، زيادة على ما قد يرافقه ذلك من تشوهات غير متوقعة على الاقتصاد تفوق أزمة الدين العام، وكذلك يتوجب على الحكومة عقلنة استخدام أدوات السياسة النقدية من ضخ للسيولة وتوفيرها في السوق وتخفيض أسعار الفائدة لمنع حدوث ضائقة ائتمانية، وخفض نسبة الاحتياطي القانوني الإلزامي لخفض تكلفة رأس المال بشكل

يرفع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى إمكانية استخدام الأدوات النقدية غير التقليدية الأخرى مثل برنامج التيسير النقدي، والفائدة السلبية وغيرها من الأدوات المتاحة، ولكن دون الإضرار بالتوازنات الاقتصادية الداخلية (استقرار الأسعار والموازنة العامة)والخارجية (ميزان المدفوعات)، وعلى خلفية ما سبق سنحاول تسليط الضوء على أهم استخدامات الحكومة الجزائرية للسياسة المالية والنقدية في تخفيف آثار تداعيات جائحة كوفيد-19 على الاقتصاد الجزائري، من خلال إعطاء حوصلة شاملة عن جملة السياسات الاقتصادية والتدابير التي اتخذتها الجزائر في سبيل الإنعاش الاقتصادي والتخفيف من الآثار الاقتصادية لتفش ي الوباء

2.3. الأهداف المسطرة للإنعاش الاقتصادي :

قبل التطرق إلى السياسات المالية والنقدية المعتمدة في مواجهة الجائحة ارتأينا أن نسرد الإطار العام للأهداف التي سطرتها الحكومة قبل تعبئة أدوات السياسة الاقتصادية في خدمتها، حيث سارعت الحكومة مع بداية تفش ي فيروس كوفيد في الجزائر إلى تسطير جملة من الأهداف ذات طابع ظرفي وهيكلي ضمن مخطط عملها، وتمثلت مجمل هذه الأهداف في تحقيق تسيير رصين واحترازي للمالية العمومية من خلال الحد من الإسراف في استخدام الموارد و عقلنة نفقات التسيير والتجهيز، وذلك من خلال القضاء على مصادر التبذير و الإسراف والنفقات التي ليس لها تأثير كبير على تحسين إطار معيشة المواطن، مع تعزيز احتياطي الصرف من خلال إضفاء حركية على التنمية الاقتصادية وترقية الاقتصاد مع الإبقاء

على التزامات الدولة في مجال تمويل التنمية (وزارة الإتصـــال الجزائرية، 2020)،كما خططت الحكومة لتعزيز القدرة الشـــرائية للمواطن، مع ضـــمان تموين الســـوق الوطنية بشـــكل منتظم بالـمنتجات الأساسية والـمواد الأولية و الـمدخلات، كما خططت الحكومة إلى تفعيل إجراءات قانونية قاعدية ضـــرورية لتحســـين مناخ الأعمال وإعادة بعث الاســـتثمار ذ و القيمة المضـــافة العالية بشكل يكفل تحسين وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية الجا دة وتشجيع ومرافقة مبادرات التضامن الوطنيوإنعاش الاقتصاد الوطني، كما أدرجت ضـمن أهدافها أيضـا تحسـين المردود الجبائي للدولة بالتركيز أسـاسـا على إنشـاء الشـركاتالناشـئة وتطويرها بمنحها جملـة من الامتيـازات الجبـائيـة وتنويع أدوات التمويـل الموجهـة لهـا (الوزارة الأولى، 2020)، كما أسـفرت الاجتماعات الدورية للحكومة على توسـيع دائرة هذه الأهداف بما يكفل تحقيق حوكمة حقيقية للاستثمار تقوم على الشفافية والفعالية والنجاعة والتي من شأنها إثرا ء البلاد بالموارد المتولدة عنها وبمســاهماتها التكنولوجية، مع تحســين مرونة الاقتصــاد والحفاظ على احتياطي الصـــرف وتطوير الاســـتثمار والحفاظ على النمو ومناصـــب الشـــغل .(وزارة الإتصال، 2020 .)

3.3. أهم أدوات السياسة المالية وتدابير النعاش الاقتصادي المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية:

تمتلك السياسة المالية قدرة كبيرة على التأثير على الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تستعمل أدواتها المتعددة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق توظيف كامل للعمالة، وغيرها من الأدوار الأخرى التي ترفع من الكفاءة الاقتصادية وتحسن من مستوى الدخل القومي والطلب الكلي، إلا أن مهمة الالتزام بقيود الميزانية وحدود الإنفاق قد يصعب في ظل الأزمات الاقتصادية وحالات الانكماش التي تأتي غالبا خارج إطار التوقعات؛ ولهذا عكفت الحكومة الجزائرية منذ تفشي وباء كوفيد-19 وبداية ظهور تداعياته على الحياة الاقتصادية، على اتخاذ حزمة من أدوات السياسة المالية وتدابير تخفيف الآثار الاقتصادية للأزمة، فعلى ضوء اجتماع مجلس الوزراء المنعقد يوم الأحد 03 ماي 2020، قررت الحكومة جملة من الإجراءات مثل رفع تخفيض ميزانية التسيير إلى 50% بعد أن كانت مخ فضة في بداية الأزمة إلى 30%، ويشمل التخفيض نفقات الدولة والمؤسسات التابعة لها،وذلك بهدف ترشيد النفقات خلال هذه المرحلة، كما قررت الحكومة الجزائرية كذلك إلغاء نظام التصريح المراقب على المهن الحرة (الحكومة الجزائرية ،2020 ،كإجراء من شأنه تخفيف العب الضريبي ، كما تقرر ضمن اجتماع مجلس الوزراء يوم الأحد 10 ماي 2020 في الباب المتعلق بتعزيز القدرة الشرائية عدة إجراءات، من بينها تمديد العمل

بالتخفيض المقدر بـــــ 50% من فائدة المداخيل المحققة في مناطق الجنوب إلى غاية 2025 وإعفاء الأجور التي تقل أو تســاوي 30 ألف دج من الضــريبة على الدخل الإجمالي ابتداء من الفاتح جوان 2020، كا تم رفع سـقف الأجر الوطني الأدنى المضـمون إلى 20 ألف دج ابتداء أيضـــا من الفاتح جوان 2020، كما صـــادق مجلس الوزراء على إجراءات لتحســـين المردود الجبائي كمراجعة الضــريبة الجزافية الوحيدة، واســتبدال الضــريبة على الأملاك بالضــريبة على الثروة، وإخضـاع حسابها لسلم تصـاعدي، وإلغاء نظام التصـريح المراقب للمهن الحرة، وإخضـاع الضــريبة على أرباح الأســهم لتدابير جديدة، بالإضــافة إلى مراجعة رســوم الســيارات الجديدة كإجراءات ترفع من الموارد الجبائية للدولة، كما تم النظر في الأعباء القابلة للخصــم والهبات والإعانات لتشــجيع المتعاملين الاقتصــاديين على تكثيف ومرافقة مبادرات التضــامن الوطني لمكافحة جائحة كورونا، كما تضــمن محور الإنعاش الاقتصــادي عددا من التدابير المهمة على غرار إعادة النظر في قاعدة 51/49 باســتثناء القطاعات الإســتراتيجية وأنشــطة شــراء وبيع المنتجات، ورفع معدل الإقتطاع من المصـدر للشـركات الأجنبية العاملة بعقود تأدية خدمات في الجزائر من 24% إلى 30%، بهدف تشـــجيعها على فتح مكاتب بالجزائر كما تقرر إلغاء حق الشــفعة واســتبداله بالترخيص المســبق للاســتثمارات الأجنبية وإلغاء إلزامية تمويلها باللجوء إلى التمويلات المحلية وذاك بهدف تقوية الاقتصـــاد الوطن ي، بالإضـــافة إلى هذه القرارات قامت الحكومة باتخاذ قرارات أخرى لتعزيز الصـناعة المحلية لامتصـاص البطالة و تنويع الاقتصـاد،

من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والرسم على القيمة المضافة لمدة سنتين قابلة للتجديد للمكونات المقتناة محليا من طرف متعاملي الباطن في قطاع صناعات الميكانيك والكهرباء والإلكترونيك وقطع الغيار، كما عملت الحكومة على المحافظة على العمالة في الشركات المحلية لتركيب السيارات مع دفع هذه الشركات إلى رفع نسبة الإدماج والبيع بسعر تنافسي، و ذلك من خلال إنشاء الحكومة لنظام تفضيلي بالنسبة لأنشطة التركيب، بالإضافة إلى إلغاء النظام التفضيلي لاستيراد مجموعات SKD/CKD لتركيب السيارات، والترخيص لوكلاء السيا رات باستيراد المركبات السياحية الجديدة. (الحكومة الجزائرية، 2020) كما تجدر الإشارة إلى أن هذه القوانين قد حضيت بالتأييد في مجملها خلال مصادقة البرلمان على قانون المالية التكميلي في 31 ماي 2020 .

4.3. أهم أدوات السياسة النقدية المتخذة من قبل الحكومة الجزائرية:

تؤدي السياسة النقدية دورا فعالا في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي عن طريق تكييف الكتلة النقدية باستمرار مع حاجيات الاقتصاد أو ما يسمى بالمواءمة الاقتصادية، وتضطلع بهذا الدور البنوك المركزية وفقا للتفويض الممنوح لها من قبل السلطات وفي هذا الإطار عمل البنك الجزائري ضمن المساعي الوطنية لتخفيف الآثار الاقتصادية لهذا الوباء العالمي، على اتخاذ سلسلة من التدابير الاستثنائية والظرفية، يمكن أن نوضحها كالتالي :

1.4.3. تعزيز السيولة : بهدف تعزيز السيولة البنكية في ظل جائحة كورونا قام بنك الجزائر من خلال لجنة عمليات السياسة النقدية بحزمة من التدابير كما يلي : (بنك الجزائر، 2020 :)

قام البنك بتخفيض المعدل التوجيهي المطبق على عمليات إعادة التمويل الرئيسية بـــ 25 نقطة أساس(25,0)لتثبيته عن د 3 وتخفيض معدل الاحتياطيات الإجبارية من 8 إلى 6 وهو ما سيسمح بتحرير مبلغ إضافي هام للسيولة، كما قرر في نفس الإطار رفع عتبات إعادة تمويل بنك الج زائر للأوراق العمومية القابلة للتفاوض التي يقبلها كجهة مقابلة في عمليات السياسة النقدية من 90 بالمائة إلى 95 بالمائة بهدف زيادة قدرة البنوك على إعادة التمويل لدى بنك الجزائر، وبالنسبة للاستحقاقات المتبقية أقل من سنة، ومن 80 بالمائة إلى 90 بالمائة بالنسبة للاستحقاقات المتبقية من 1 سنة إلى أقل من 5 سنوات، ومن 70 بالمائة الى 85 بالمائة بالنسبة لمدة الاستحقاقات المتبقية أكبر من أو تساوي 5 سنوات، وفي جانب ضمان التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دعا بنك الجزائر بقية البنوك إلى ضرورة توفير عروض قروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وللمؤسسات الناشئة والم ستَث مرة بشكل عام، بتكلفة معقولة، وذلك بغرض المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني نحو آفاق جديدة من خلال التزام صارم وقوي بمواكبة عملية عصرنة أداة الإنتاج الوطني، وتعتبر هذه القرارات مهمة في ظل هذه الجائحة كونها ستساعد في تحرير هوامش سيولة إضافية للنظام المصرفي، وبالتالي ستوفر

للبنوك والمؤسسات المالية موارد دعم إضافية لتمويل الاقتصاد الوطني بتكاليف معقولة،وهذا ما سيسمح بـــــدعم النشاط الاقتصادي،من خلال إحلال الواردات بالإنتاج الوطني وفق المعايير الدولية المتعارف عليها .

2.4.3. تعزيز القدرة التمويلية اتجاه المؤسسات الاقتصادية خلال مرحلة جائحة كورونا :

نظرا لأهمية المؤســـسات الاقتصـــادية في الاقتصـــاد الجزائري، وقدرتها على خلق الثروة واستحداث مناصب الشغل، والبالغ عددها.من 3,1 إلى 5,1 مليون مؤسسة, ونظرا للنقص الذي تواجهه في التدفق النقدي في ظل قلة الخيارات التمويلية المتاحة لديها خلال مرحلة الأزمة الاقتصـــادية في الجزائر الناتجة عن تفشـــي فيروس كورونا، وجب على البنوك دعم هذه المؤســـسات من خلال توفير رأس المال العامل ؛ في هذا الإطار قام بنك الجزائر بجملة من التدابير الاستثنائية والظرفية والتي من شأنها السماح للمؤسسات المالية والبنوك برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية المتضررة من تداعيات وباء كورونا، وذلك بهدف حماية الاقتصاد الوطني وتوفير الشروط الضرورية لمواصلة نشاط المؤسسات الإنتاجية بصفة منتظمة، حيث قام البنك بإصـــدار التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة بالإجراءات الاســتثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤســسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، ومن أهم التدابير المتخذة في هذا النطاق، تأجيل تسـديد أقسـاط القروض المسـتحقة أو إعادة

جدولة قروض للزبائن المتأثرين بالظروف الناجمة عن تفش ي وباء كوفيد 19، كما تضـــمنت التدابير مواصـــلة التمويلات للزبائن المســـتفيدين من تأجيل تســـديد القروض أو إعادة جدولتها إضـــافة إلى تخفيض الحد الأدنى لمعامل ســـيولة البنوك والمؤســـســـات المالية، لرفع مســـتوى التمويلات المتاحة، وتشـمل إجراءات بنك الجزائر أيضـا إعفاء البنوك والمؤسـسـات المالية من إجبارية تكوين وسادة الأمان المقتطعة من أموالها الخاصة (بنك الجزائر ،2020).

الفصل الثالث:

السياسة التنموية في الجزائر في ظل كورونا

1. المبحث الأول: تعزيز التحول الرقمي

لقد أثرت أزمة جائحة كورونا في جميع مجالات الحياة. فبعد تأثر العديد من الأنظمة الصحية في العالم، اعتبر الجانب الاقتصادي الأكثر تضررا بسبب إجراءات الغلق والتباعد الاجتماعي، وضعفت معه قطاعات التعليم والصحة من جهة، و الأنشطة التي يغيب عنها التمويل من جهة أخرى. لذلك اختارت معظم دول العالم التعايش مع الفيروس، فكان تعزيز دور الرقمنة و تعميمها إحدى أهم السبل المنتهجة من طرف الحكومات والشركات، و ذلك بإعادة النظر في الأنماط العادية للعمل و التوجه نحو العمل عن بعد والتوظيف عن بعد و الطب عن بعد و التعليم عن بعد و الدفع الإلكتروني والإدارة الرقمية ....إلخ.

إن هذا التوجه له ما يبرره، فقد أحدث تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة في عالم الأعمال وذلك بتقليص الوقت وتقريب المسافات، حيث أن مدة إنتاج نفس كمية البيانات على المستوى العالمي تقلصت إلى 20 ثانية سنة 2016 بعدما كانت 24 ساعة سنة 2012 [69]، إن هذا التطور في إنتاج البيانات الرقمية يمكن أن يتواصل في السنوات المقبلة، ويشكل بذلك فرصا واضحة من أجل تسريع واستدامة النمو الاقتصادي خصوصا بالنسبة للدول النامية مثل الجزائر .

[69] **Organisation de Coopération et de Développement Economique.** 2017. « *OCDE Digital Economy Outlook 2017* ». Ed. OCDE. Paris.

في هذا الإطار، وضعت الجزائر سنة 2008 إستراتيجية متدرجة عرفت ب "e.Algerie2013" تهدف إلى تعميم الربط بشبكة الأنترنت، رقمنة الخدمة العمومية وتأهيل الإطار القانوني لها. كما أن الدولة جعلت من الرقمنة أساسا لنجاح استراتيجية "الجزائر رؤية 2035" الموضوعة حديثا من قبل وزارة المالية، والتي بدورها تهدف إلى تطوير وتنويع الاقتصاد الوطني من خلال ثمانية قطاعات وهي السياحة، الصناعات الغذائية، الكيماوية ،ومواد البناء، السيارات، الإلكترونيك، الكهرباء، الطاقات المتجددة والنسيج. رغم هذا فإننا نلاحظ أن هذه الرقمنة المرجوة لا تزال في مرحلتها الأولى ويميزها تأخر كبير في إنتشارها واستعمالها على مستوى الصحة، التعليم، الصناعة، التجارة والإدارة العمومية، حيث احتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة 98 من بين 121 دولة فيما يخص مؤشر الجاهزية الشبكية[70] , والمرتبة 102 و130 عالميا سنة 2017 فيما يخص تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات و الإتصالات و تطور الإدارة الإلكترونية على التوالي .

بالنظر إلى هذا التأخر من جهة، وأن الرقمنة تعتبر إحدى أهم السبل المنتهجة لمجابهة آثار جائحة كورونا و ضرورة حتمية من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني من جهة أخرى ،فإن

[70] **Dutta S.,** and **Lanvin B., (2019).** « *The Network Readiness Index 2019 : Toward a Future Ready Society*". PORTULANS Institute. 2323. www.networkreadinessindex.org.

البحث في عوامل تطوير الرقمنة في الجزائر و الاعتماد عليها لمواجهة تبعات جائحة كورونا له أهمية كبيرة، وعليه فالسؤال الذي يقتضي طرحه هو كالتالي:

"ما هي العوامل و المعلومات الأساسية التي يبنى عليها نجاح استراتيجية الرقمنة في الجزائر و أولوياتها في مواجهة تبعات جائحة كورونا؟ "

من أجل الإجابة على هذا التساؤل فإننا نفترض ما يلي :

- إن أســـاس انتشـــار وتعميم الرقمنة هو توفر بنية تحتية متطورة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛
- يعتبر التكوين والبحث في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصـــالات ركيزة إســـتدامة إستراتيجية الرقمنة ومواكبة التطورات المستقبلية؛

إن موضوع هذه الدراسة سبق التطرق إليه في جانبه المتعلق بالرقمنة في الجزائر من العديد من الباحثين معتمدين على منهجيات وإشكاليات مختلفة، فنجد من بينها: تنيو ودهان (2019)، بوري(2019)، لحمر و بن زيدان(2019)، غوال و عدالة (2018)، قاســـمي و ملوكي(2018)، لحمر و عباس(2018)، حزام(2018), يدو(2017)، جانكاري(2014).

و من جهة أخرى، تطرق(2020) ,Beaunoyer et al إلى علاقة كوفيد 19 و عدم المساواة في مجال الرقمنة من أجل إبراز التداعيات و استراتيجيات الحد من عدم االمساواة في

الولوج إلى الرقمنة[71] .لكن لعملنا البحثي هذا بعد استشرافي بدا أننا نحاول من خلاله وضع تصور لعوامل ومقومات نجاح إستراتيجية الرقمنة في الجزائر و أولوياتها في مواجهة تبعات وباء كوفيد 19. من هذا المنطلق فإننا نعتمد على منهجية وصفية وتحليلية، حيث أنو بعد عرض أدبيات حول الموضوع سنقوم بتحليل واقع قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومؤشرات الاقتصاد الرقمي في الجزائر من خلال البيانات الإحصائي وهذا ما يمكننا من تقديم تحليل SWOT للرقمنة في الجزائر وكذا إحصاء شامل لمختلف المتغيرات و العوامل التي تكون وتميز استراتيجية الرقمنة، بعد ذلك نعتمد على طريقة التحليل الهيكلي والتي تأخذ طابع المصفوفات باستعمال تقنية MICMAC من أجل تحليل علاقات التأثير والتأثر بين مختلف المتغيرات المحصاة، وبذا ما يسمح من ابراز أهم عوامل نجاح إستراتيجية الرقمنة في الجزائر، و نقدم أخيرا أولويات تطوير الرقمنة لمواجهة تبعات جائحة كورونا في ابعزائر على االمدى القصير .

[71] **Beaunoyer E., Dupéré S., Guitton M J., (2020).** COVID-19 and digital inequalities : Reciprocal impacts and Mitigation strategies. Computer in Human Behavior. 111. 106424. https://doi.org/10.1016/j.chb.2020.106424

1 .1.أدبيات حول الرقمنة وأهميتها:

نعرض في بداية هذا المبحث أدبيات ومفاهيم حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذا الاقتصـاد الرقمي، وبعد ذلك ننتقل إلى بعض أحدث الدراسـات المنجزة حول أبنية الرقمنة في بعض القطاعات خلال جائحة كورونا.

1.1.1. أدبيات حول الرقمنة:

تحتل تكنولوجيا المعلومات والإتصالات مكانة هامة في الاقتصاديات المعاصرة، وهي تشمل قطاع نشـــاط مزدهر وقاعدة للإبتكار في مختلف القطاعات الأخرى. و يتشـــارك OCDE (2017)[72]و INSEE (2019) [73] في تعريف هذا القطاع، بحيث " ينتمي إلى قطاع تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الأنشطة التالية:

- نشاط الإنتاج (إنتاج الحاسوب ،البرمجيات، التلفاز، الراديو، الهاتف...إلخ)
- ونشاط التوزيع (تجارة الجملة لعتاد الإعلام الألي...إلخ)
- والخدمات(الاتصالات، خدمات الإعلام الألي، خدمات السمعي البصري...إلخ)

[72] **Organisation de Coopération et de Développement Economique.** 2017. « *OCDE Digital Economy Outlook 2017* ». Ed. OCDE. Paris.

[73] **Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, (2019).** « *L'économie et la Société à l'èredu Numérique* ». Ed. INSEE. France.

ويقدم هوبرت ألكسندر سيمون (حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة 1978) تعريفا يستند إلى خصائص تكنولوجيا المعلومات والإتصالات " كل معلومة يمكن للأفراد الولوج إليها، سواء كانت شفهيا أو رمزيا، أو تقرأ عن طريق الحاسوب، أو توجد بالكتب وتخزن في الذاكرة الإلكترونية ."

وقد أدى التطور والانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والإتصالات إلى تغيير أساليب ممارسة الأنشطة الإقتصادية وأساليب حياة الأفراد فنتج عن ذلك نوع جديد من الاقتصاد يسمى بالاقتصاد الرقمي وهو ما يجعله مرتبطا أساسا بتكنولوجيا المعلومات ،الاتصالات، البرمجيات، الفضاء الإلكتًوني. لذلك بقد أن INSEE (2019)[74] يربط الاقتصاد الرقمي بتكنولوجيا المعلومات والإتصالات " الاقتصاد الرقمي يشمل قطاع الاتصالات، السمعي البصري، البرمجيات، الأنترنت وكذلك القطاعات التي تعتبر هذه التكنولوجيا أساسا لنشاطها ."

وهناك من يحصر مفهوم الاقتصاد الرقمي في التجارة الالكترونية لكن الأصح أن الاقتصاد الرقمي هو نتاج للاستعمال الفعلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجمل القطاعات الاقتصادية ومن طرف الإدارة والمؤسسات والأفراد .فيعرف MEDEF (2012)[75] الاقتصاد الرقمي " كمجموع القطاعات التي تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات سواء في عملية

[74] Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, (2019). « L'économie et la Société à l'èredu Numérique ». Ed. INSEE. France.

[75] **Mouvement des Entreprises de France (MEDEF). (2012).** « *Les enjeux du numérique dans les années à venir : quelle ambition pour le MEDEF* ». Publication MEDEF. France.

الإنتاج أو الاستخدام والاستفادة." وبالنسبة ل OCDE(2017)[76] فتعتبر أن " الإقتصاد الرقمي يشـــمل العديد من جوانب الاقتصـــاد العالمي، فهو بذلك يشـــمل البنوك، التجارة، الطاقة، المواصلات، التعليم، الصحة ودور النشر . "

ويعرف الاقتصـــاد الرقمي كذلك بأنه" التفاعل والتكامل والتناســق بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصـــالات من جهة وبين الاقتصـــاد الوطني والدولي من جهة أخري مما يحقق الشفافية الفورية والإتاحة لجميع المؤشرات السائدة لجميع القرارات الاقتصادية والمالية والتجارية في الدولة خلال فترة ما"[77].

من خلال ما ســـبق يظهر جليا أن تكنولوجيا المعلومات والإتصـــالات تعتبر إحدى أهم مرتكزات الإقتصـــاد الرقمي، ولكن في حقيقة الأمر أنها ليســـت الركيزة الوحيدة لأن الاقتصـــاد الرقمي يتميز كذلك بتواتر كبير في مجال الابتكار والتجديد فيما يخص التكنولوجيا ونماذج الأعمال لذلك فإن الابتكارات التقنية المتواصـــلة كان لها أثر إيجابي على مجمل الأنشـــطة والمعاملات الاقتصـــادية، كما أن انتشـــار الانترنت أظهر نماذج أعمال جديدة وذلك من خلال توسيع المساحات السوقية ومضاعفة وتسريع المعاملات والمبادلات .

[76] Organisation de Coopération et de Développement Economique. 2017. « OCDE Digital Economy Outlook 2017 ». Ed. OCDE. Paris.

[77] النجار ف.، (2007). "الاقتصاد الرقمي". الدار ابعامعية للنشر و التوزيع. القاىرة

2.1. أهمية الرقمنة في القطاعات المتأثرة بجائحة كورونا:

لقد أثرت جائحة كورونا على عديد القطاعات الإستراتيجية بفعل سياسات الغلق والتباعد الاجتماعي كقطاعات التعليم و الصناعة و التجارة و الخدمات المالية، كما زاد الضغط بشكل كبير على قطاع الصحة و الذي لم يكن مهيأ بشكل كاف لمواجهة هذا النوع من الوباء حتى في الدول التي بها منظومة صحية متقدمة كالولايات المتحدة الأمريكية و فرنسا و إيطاليا .

وقصد مواجهة هذه الجائحة لجأت مختلف الدول إلى سياسات دعم مالي خصوصا لقطاع الصحة بعد أن أصبح التعايش مع الفيروس أمرا حتميا. لكن إحدى أهم التوجهات العالمية في هذا الإطار كانت تعزيز الرقمنة و تسريع استخدام الأدوات الرقمية في جميع القطاعات المشار إليها سابقا .

1.2.1. قطاع الصحة:

تساهم الرعاية الصحية في حوالي 10.4% من الناتج المحلي العالمي، و قد بلغت قيمة صادرات الصحة الإلكترونية قرابة 80 مليار دولار سنة 2017. وتعتمد الصحة الإلكترونية على الذكاء الاصطناعي و قواعد البيانات الضخمة و السجلات الصحية الإلكترونية و الرعاية الصحية عن بعد، لذلك تلخص مزاياها في :

- تحسين جودة الرعاية،
- كفاءة التكلفة و تخطيط الموارد،

- تعزيز قاعدة البيانات و الأدلة لاستخدامها في الوقت المثالي،
- متابعة الأوبئة و حصرها جغرافيا و ديمغرافيا مثل ما بوصل مع كوفيد 19،
- تشخيص حالات المررضى و متابعتها و معالجتها بشكل أدق .

و قد تطرق Fagherazzi et al., (2020) إلى أهمية الطب عن بعد و إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي من أجل الحد من خطر انتقال العدوى[78]. كما أبرز Kapoor et al., (2020) دور الحلول الرقمية في مواجهة هذا الفيروس و اعتبارها كأفضل حلول متاحة حاليا عبر العالم[79]. و قدم Van Spall et al., (2020) رؤية لاستغلال التكنولوجيا الرقمية لتسيير و حصر وباء كورونا من خلال المراقبة الاستباقية و توسيع الاختبارات والعزل المقيد للمصابين، وهي رؤية أثبتت حسب الباحثين نجاعتها في بعض الدول المتقدمة[80] .

2.2.1. قطاع التعليم:

لقد تسببت جائحة كورونا في انقطاع أكثر من 1.6 مليار تلميذ و طالب عن الدراسة، أي ما يقارب 80% من الطلاب، و جاء ذلك في وقت تعاني فيه العديد من الدول من أزمة تعليمية

[78] Fagherazzi G., Goetzinger C., Rashid M., Aguayo G., Huirat L., (2020). "Digital Health Strategies to Fight Covid-19 Around the Globe: Challenges and Recommendations". Journal of Medical Internet Research. DOI: 10.2196/preprints. 19284.
[79] Kapoor A., Guha S., Kanti Das M., and Coswami K. C., (2020).
"Digital Healthcare: The only Solution for better Healthcare during Covid-19 pandemic?". India Heart Journal. 72 (2). https://doi.org/10.1016/j.ihj.2020.04.001
[80] Harriete G.C., Spall V., Mamas M.A., Topol E., (2020). "Applications of Digital Technology in Covid-19 Pandemic and Response". Viewpoint. The Lancet Digital Health. https://doi.org/10.1016/S2589-7500(20)30142-4

تظهر من خلال التسرب المدرسي، ضعف الهياكل التعليمية ،الإختلال الجغرافي لفرص التعليم و ضعف الجودة. لذلك فإن التعلم الإلكتروني (E-Learning)و التعليم الإلكتروني (E-Education) برزتا ليس فقط كأفضل سياسة لمواصلة العملية التعليمية خلال جائحة كورونا وإنما كذلك لدخول مسار تعميم و تحسين الخدمات التعليمية لمختلف الفئات والمناطق الجغرافية و الخروج من الأزمة بشكل أقوى و في أفضل مسار .

في هذا الإطار أظهر Crawford et al., (2020) من خلال تحليل وثائقي لاستراتيجيات التعليم العالي خلال جائحة كورونا عبر 20 دولة موزعة على كل القارات أن الاعتماد على التعلم عن بعد هي أهم استراتيجية اتبعتها هذه الدول قصد مواصلة العملية التعليمية مع تسجيل فوارق في نتائجها حسب درجة تطور التكنولوجيا الرقمية في كل بلد[81]. كما بين Mulenga and Marban (2020) أن التعلم الرقمي يمكن أن يكون استجابة إيجابية لفترة الإغلاق خلال انتشار الوباء، و ذلك من خلال دراستهم التي اقتصرت على تعليم الرياضيات في المستوى الثانوي [82].

[81] **Crowford J., Butler-Henderson K., Jurgen R., Malkawi B H., Glowatz M., Burton R., Magni P.,** and **Lam S., (2020).”** Covid-19: 23 countries’ higher education intra-period digital pedagogy responses”. Journal of Applied Learning & Teaching. 3 (1). https://doi.org/10.37074/jalt.2020.3.1.7

[82] **Eddie M., Mulenga J., Marbán M., (2020).** « Is COVID-19 the Gateway for Digital Learning in Mathematics Education?”. *contemporary educational technology*. 12(2) ep269. https://doi.org/10.30935/cedtech/7949

3.2.1 .قطاع الصناعة:

تعتبر الرقمنة في ظل جائحة كورونا إحدى الإستراتيجيات الكفيلة باحترام التباعد الاجتماعي و مواصلة العمل عن بعد، و هو ما يقلص من حجم الخسائر المتوقعة في قطاع الأعمال، لكن الأكيد أن أهمية الرقمنة في القطاع الصناعي أكبر من ذلك بكثير .وتشير بعض التوقعات أن القيمة المضافة للتكنولوجيا الرقمية في القطاع الصناعي يمكن أن تصل إلذ 3.7 ترليون دولار بحلول عام 2025. و تقدم هذه التكنولوجيا العديد من الحلول مثل تطبيقات تصميم المنتجات و معدات التصنيع و اختبارها نظريا، معالجة ومشاركة البيانات لضبط الجودة، تحسين أنظمة الإدارة و التسويق، و هذا ما ينتج عنه زيادة سرعة الابتكار و تحسين توظيف العمال و تطوير كفاءتهم و كذلك تحسين رضا المستهلكين و كسب ثقتهم و الحفاظ على أعمال الشركات و تحسين تنافسيتها. و قد أكد هذا الطرح Melluso et al., (2020)[83] و كذلك (2020) Javaid et al.,[84] و الذين رجحوا أن الاعتماد المكثف لهذه الحلول يمكن أن يسرع من بلورة الثورة الصناعية الرابعة .

[83] Melluso N., Fareri S., Fantoni G., Bonaccorsi A., Chiarello F., Manfredi P., Coli E., Giordano V., and Manaf Sh., (2020). "Lights and shadows of COVID-19, Technology and Industry 4.0 ». A preprints. https://www.researchgate.net/publication/340997063

[84] Javaid M., Haleem A., Vaishya R., Bahl Sh., Suman R., Vaish A., (2020). « Industry 4.0 technologies and their applications in fighting COVID-19 pandemic ». Diabetes & Metabolic Syndrome: Clinical Research & Reviews. 14 (4). 419-.224

4.2.1 .قطاع الخدمات المالية و التجارة:

يعتبر قطاع الخدمات المالية و التجارة أعلى القطاعات المستثمرة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، حيث أن تطبيقات البنوك و الخدمات المصرفية الرقمية وتطبيقات التجارة الإلكترونية تساعد في تحقيق الشمول المالي و زيادة شفافية و أمن المعاملات و تخفيض تكاليفها و كذلك توسيع خيارات الإستراد و التصدير. كما أنه في ظل إجراءات الغلق و العزل خلال جائحة كورونا تعتبر الخدمات المالية الرقمية و التجارة الإلكترونية أفضل خيار للتجار و المستهلكين و الشركات من أجل مواصلة النشاط والتغلب على الندرة مع احترام كل اجراءات الغلق و التباعد الاجتماعي و الحد من التنقل .

في هذا الإطار، أكد Arner et al.,(2020) أن الوسائل و الخدمات المالية الرقمية التي طورت عقب الأزمة المالية لسنة 2008 يمكن أن تلعب دورا بارزا في مواجهة الرهانات الآنية التي تخلفها جائحة كورونا[85]. كما بين Winarsih et al.,(2020) أن التجارة الإلكترونية هي أحد أهم السبل لمواصلة و استدامة نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الجائحة[86]،

[85] Arner Douglas W., Barberis, J. N., Walker J., Buckley R., P. Dahdal A. M., Zetzsche D. A., (2020). "Digital Finance & The COVID-19 Crisis" University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper n° 2020/017; UNSW Law Research. Available at http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3558889

[86] Winarsih, Indriastuti M., Fuad K. (2021) Impact of Covid-19 on Digital Transformation and Sustainability in Small and Medium Enterprises (SMEs): A Conceptual Framework. In: Barolli L., Poniszewska-Maranda A., Enokido T., (eds), Complex, Intelligent and Software Intensive Systems. CISIS 2020. Advances in Intelligent Systems and Computing, vol 1194. Springer, Cham.

و هي نفس النتيجة التي أكدها Hasanet et al., (2020) فيما يخص المبادلات التجارية بين الشركات الماليزية و الصينية رغم انخفاضها للحد الأدنى خلال هذه الأزمة الصحية [87].

بالنظر لما سبق عرضه، يتبين لنا أهمية الرقمنة كخيار استراتيجي سواء بمواجهة تبعات جائحة كورونا و كذلك تطوير و زيادة كفاءة القطاعات الإستراتيجية. لكن هذا يتوقف على مدى تطور قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و انتشاره الأفقي في أي بلد .لذلك سنحاول في المبحث الموالي تحليل واقع هذا القطاع في الجزائر و من ثم تحليل عوامل تطويره، و هذا ما يمكننا في الأخير من تقديم رؤية حول أولويات تطوير الرقمنة للمواجهة الفورية للوباء في الجزائر .

3.1. واقع البيئة الرقمية في الجزائر:

رغم وضعها لسياسة خاصة بتطوير قطاع الاتصالات سنة 2000 هدفها توفير مناخ قانوني مؤسساتي يسمح بترقية المنافسة والولوج إلى مختلف خدمات الاتصالات، إلا أن الجزائر لد تكن لديها استًاتيجية واضحة تسمح بتوفتَ بيئة رقمية مناسبة ومساعدة للتحول الرقمي، إلا ا أنه وفي سنة 2008 تمت بلورت استراتيجية سميت ب "الجزائر الإلكترونية 2013 "وكان من أهم أهدافها: تسريع استعمال تكنولوجيا المعلومات والإتصالات في الإدارة العمومية، المؤسسات

[87] Waliul Hasanat M., Hoque A., A. Sh. Farzana, Anwar M., Abdul Hamid A. B., Hon Tat H., (2020). “The Impact of Coronavirus (Covid-19) on E-Business in Malaysia ». Asian Journal of Multidisciplinary Studies. 3 (1).

الاقتصادية وعند الأفراد، تطوير البنية التحتية الخاصة بالاتصالات ذات التدفق العالي، التكوين وتطوير البحث والابتكار في هذا المجال ،وكذلك تأهيل الإطار القانوني الخاص باستعمال هذه التكنولوجيا. كما قامت الجزائر كذلك بإطلاق بعض المشاريع لترقية الرقمنة نذكر منها: مشروع أسرتك، مشروع المدينة الذكية سيدي عبد الله، مشروع التعليم الإلكتّوني لطلبة الجامعات .

وفيمايلي نقوم بتحليل الإحصائيات الخاصة بقطاع المعلومات والإتصالات وكذلك مؤشرات الرقمنة في الجزائر انطلاقا من البيانات الدولية وأخيرا نقدم تحليل SWOT للرقمنة في الجزائر .

4.1. أولويات تطوير الرقمنة لمواجهة تبعات جائحة كورونا:

بالنظر لما سبق ذكره من أهمية الرقمنة في مواجهة جائحة كورونا و من خلال النتائج المتحصل عليها حول عوامل تطوير الرقمنة في الجزائر، فإنه يمكننا في هذا الفرع الأخير من البحث أن نقدم رؤية حول ترتيب الأولويات في تطوير الرقمنة لمواجهة تبعات جائحة كورونا في الجزائر. و يمكن تحديد ستة أولويات في المدى القصير .

1.4.1. تعزيز البنية التحتية الرقمية :

في ظل اجراءات الغلق و توجه الحكومات و الشركات إلى العمل عن بعد يوجد ضغط متزايد على البنية التحتية الرقمية، لذلك فتعزيز البنية التحتية الرقمية تعتبر أهم الأولويات على المدى القصير من أجل مواصلة النشاط بشكل مقبول و منه الحد من التأثير الاقتصادي و الاجتماعي للوباء. و هنا يستحسن تحيد الفجوات الرقمية الجغرافية و تعزيز جودة 4G و

اســتخدام شــاحنات شــبكة الانترنت المتنقلة و خفض اســتخدام النطاق الترددي لخدمات الترفيه الرقمية و دعم اقتناء الأدوات الرقمية (الهواتف الذكية وأجهزة الكمبيوتر) .

2.4.1. الاهتمام بالفئات محرومة أو ضعيفة استخدام الرقمنة :

إن من أســباب وجود هذه الفئات هي الظروف الاقتصــادية للعائلات، البعد الجغرافي و قلة المهارات. لذلك فإن هذه الفئات عادة ما تكون مهددة أكثر من غيرها بعدوى كورونا لأنها تحتاج إلى زيادة التنقل و عدم القدرة على العمل عن بعد و يصعب عليها التباعد الاجتماعي. و منه فإن دعم هذه الفئات خلال جائحة كورونا يعتبر إحدى الأولويات. و يمكن هذه الفئات بمساعدة متعاملي الهاتف النقال و أرباب العمل والجمعيات. بعد ذلك يمكن دعمها في الحصول على الأدوات الرقمية مثل الهواتف الذكية و أجهزة الكمبيوتر و ربطها بشـــبكة 4Gو تطبيقات سهلة الاستخدام في مجال الصحة والتجارة الإلكترونية و أخيرا تأهيلها لاستخدام التقنيات الرقمية عن طريق دروس تلفزيونية و مراكز الاتصال .

3.4.1. تطوير تكنولوجيا المعلومات في مجال الصحة:

إن تطوير الذكاء الاصـــطناعي و الخدمات اللوجيســـتية الذكية و انشـــاء آليات لمعالجة البيانات الضـــخمة يمكن أن يقدم نتائج فورية في تحديد مخاطر العدوى و طرق و مجالات انتقابيا و دعم مكافحة الوباء و مســاعدة طواقم الرعاية الصــحية، وذلك في ظل انتشــار الوباء في كامل التراب الجزائري و عدم تقيد المواطنيم بالتباعد الاجتماعي و الحد من التنقل. لذلك

فاتخاذ تدابير استثنائية من أجل تسخير البيانات الرقمية و ضمان موثوقيتها و حماية الخصوصيات الشخصية تعتبر احدى السبل الناجعة في مجال الصحة على الأقل إلى حين حصر الوباء .

4.4.1. المرافقة الرقمية لتعزيز الأمن الغذائي:

إن مختلف الأزمات خاصة الصحية و الأمنية منها تظهر تغيرا في سلوك المواطنين فيما يخص التموين و الصحة الغذائية، لذلك يزيد الطلب بشكل كبيير على المواد الغذائية واسعة الاستهلاك و كذا المكملات الغذائية الصحية و الأدوية، حيث تعتبر هذه المواد استراتيجية و تحضى بدعم الدولة، و قد قامت الجزائر بزيادة وارداتها من هذه المواد في الثلاثي الأول من هذه السنة من أجل زيادة حجم المخزون الاستراتيجي لكن المشكل يكمن في حسن توزيعها جغرافيا و في الوقت المثالي بأسعار مقبولة من غير احتكار .لذلك فوضع أنظمة معلوماتية موسعة و اعتماد أساليب الذكاء الاصطناعي يمكن الحكومة من تعميم التموين بهذه المواد حسب الكثافة السكانية و الحد من الندرة التي غالبا ما ينتج عنها كسر قواعد التباعد الاجتماعي و كثرة تنقل المواطنين .

5.4.1. تنمية المهارات الرقمية:

لقد خلصنا في المبحث السابق أن الجزائر تعرف تأخرا في مجال المهرات الرقمية و هو ما كان له انعكاسات آنية خلال هذه الجائحة. فمن أسباب عدم احترام الموطنين لقيود التنقل عدم

يمكنهم من حسن استخدام الأدوات الرقمية من أجل طلب خدمات التموين أو الخدمات الصحية أو العمل عن بعد. لذلك فإن تعزيز التكوين و كسب المهارات الرقمية أمر تقتضيه الأزمة الحالية و كذلك التطورات الاقتصادية و الاجتماعية الممكن حصولها بعد جائحة كورونا. حتى وإن كان العمل على هذا الجانب يتم على المدى المتوسط لكن ذلك لا يمنع من اتخاذ اجراءات آنية في شكل دروس عبر التلفزيون أو الاعتماد على مراكز للتواصل عبر الهاتف أو مع متطوعين مؤهلين في مجال تقنيات المعلومات و الاتصالات و كذلك الترويج لتطبيقات سهلة الاستخدام في مجال الصحة والتجارة الإلكترونية .

6.4.1. تحسين الأمن السيبراني:

عادة ما يقترن الاستخدام الواسع للأدوات الرقمية و العمل عن بعد بزيادة الهجمات السيبرانية، لذلك فنشر ارشادات خاصة حول العمل الآمن عن بعد و تأمين الأنظمة المعلوماتية و خلق تطبيقات للأمن السيبراني يمكن اعتبارها كتوجه ضروري لتطوير الرقمنة و استخدامها الواسع في حالة الأزمات كجائحة كورونا .

مثل ما لجائحة كورونا تبعات و انعكاسات كبيرة في المجال الصحي و الاجتماعي والاقتصادي فإنه يمكن أن تعتبر هذه الجائحة فرصة كبيرة للجزائر للانطلاق فعليا في تطوير الرقمنة لما لها من أهمية في مواجهة هذه الجائحة، و ما سبق ذكره يمكن اعتباره مجموعة من

الأولويات على المدى القصير يمكن لها أن تشكل أرضية حقيقية لمواصلة العمل على جوانب أخرى من أجل تطوير الرقمنة و التوجه انحو مجتمع المعرفة .

2. المبحث الثاني: النموذج الاقتصـــادي الجديد 2020 في مواكبة مرحلة الكوررنا وما بعدها

قبل التطرق إلى أهمية النموذج الاقتصـــادي الجديد ســـنحاول إعطاء لمحة عن النموذج الاقتصادي القديم 2016 الذي كان معتمدا في ظل الحكومة الجزائرية السابقة والذي أثبت فشله في تحقيق أهدافه ثم نعرج بعدها إلى إعطاء صـورة عن النموذج الاقتصـادي الجديد الذي تتبناه الحكومة الحالية :

1.2. نموذج النمو الاقتصادي القديم 2016 للحكومة الجزائرية السابقة :

حاولت الحكومة الجزائرية السابقة القيام بإصـلاحات هيكلية على مستوى الاقتصـاد، فأقرت ما أطلقت عليه النموذج الاقتصـاد ي الجديد، حيث صـادقت عليه في سـنة 2016 في إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني وإصـلاحه هيكليا، ويقوم هذا النظام على ثلاثة مراحل سعت الحكومة من خلالها إلى تحقيق معدلنمو بنســـبة 6.5 بالمائة خارج المحروقات، مع تحقيق

ارتفاع محسوس للناتج الداخلي الخام من خلال رفع القيمة المضافة للقطاع الصناعي (بوعزيز و منصف، 2017.)[88]

1.1.2. مراحل تنفيذ نموذج النم و الاقتصـاد ي القديم : كان مخططا لهذا النموذج أن يكتمل وفق المراحل التالية (لعجال، 2019[89]):

- **المرحلة الأولى سـميت مرحلة الإقلاع :** phase de décollage تمتد خلال الفترة(2016 –2019) تمحورت حول بعث الســـياســـة التنموية الجديدة وفق وتيرة نمو تدريجي للقيم المضافة لمختلف القطاعات باتجاه المستويات المستهدفة .
- **المرحلة الثانية سميت المرحلة الانتقالية** :phase de transition تمتد خلال الفترة(2020–2025)إعتبرت مرحلة انتقالية هدفها تدارك الاقتصاد الوطني .
- **المرحلة الثالثة سـميت بمرحلة الاسـتقرار** :phase de stabilisation وتمتد خلال الفترة(2026–2030) و يكون الاقتصاد في هذه المرحلة قد استنفذ قدراته الاستدراكية، لتتمكن عندها مختلف متغيراته من الالتقاء عند نقطة التوازن .

2.1.2. أسـباب فشـل نموذج النم و الاقتصـادي 2016 : لم يخدم هذا النموذج الأهداف المرجوة منه ولم يتمكن من تحقيق نجاعة الاقتصـــاد، حيث اتســـم قطاعي الصـــناعة والمناجم

[88] ناصر بوعزيز، وبن خديجة منصف) .2017(. النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر بين الو اقع والتجسيد. مجلة الدراسات -31 الاقتصادية والمالية) العدد 10، الجز2(، 91 .

[89] العمرية لعجال.)أفريل, 2019(. النم والجديد للنم والاقتصادي والتحفيز على الستثمار في الجزائر.، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - دراسات اقتصادية)، العد د37 (، 126 .

خلاله بالأداء الضعيف، واتسم كذلك النمو الاقتصادي ضمنه بالنمط المتعثر بشكل لم يعكس الحاجة الملحة للتنمية الاقتصـــادية والإقليمية والتكنولوجية، كما أنه لم يتمكن من الاندماج مع الرهانات الجديدة للتنافســية والتحول الاقتصـــادي ولاســيما تلك المرتبطة بالاقتصـــاد الرقمي (الحكومة الجزائرية، 2020)[90]، كما أن هذا النموذج أخفق في بلوغ مقاصد البناء الاقتصادي المطلوب بفعل الفساد وغياب الحكم الراشد في التسيير، بالإضافة إلى قلة استخدام الطاقة الإنتاجية وضعف المؤسسات الاقتصادية وقصورها عن تقديم القيمة المضافة نتيجة هشاشة بنيتها ونتيجة أيضا لغياب الرؤية الإستراتيجية في تسييرها، هذا بالإضافة إلى عدم توفر مناخ اســتثما ري محفز، إن كل هذه التراكمات وغيرها خلقت وضــعا اقتصــاديا مترهلا، لم يســاعد الاقتصاد على التخلص من التبعية للريع، كما زادت الأوضاع الاقتصادية تعثرا مسجلة أدنى مســتويات النم و خلال الســنوات الموالية لتبني هذا النظام، لتنتهي مرحلته الأولى دون بلوغها أهدافها، راسمة بذلك تزايدا مضطردا في تدهور الظروف المعيشية للطبقة الضعيفة تزامنا مع الانخفاض العالمي لأسعار النفط بين 2014 و2019 .

2.2. معالم النموذج الاقتصادي الجديد 2020:

في ظل إخفاق النموذج الاقتصادي السابق بناءا على الأسباب التي تقدم ذكرها وغيرها، وفي ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية التي يعرفها العالم، و على ضوء الرهانات الاقتصادية

[90] الحكومة الجزائرية) .10 05, 2020(. بيان إجتماع مجلس الوزراء، متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى. تاريخ الاسترداد 14 05, 17- 2020 http://www.premier-ministre.gov.dz، من

الجديدة، ومع التغير السياسي الجديد في الجزائر، ارتأت الحكومة الجزائرية بناء نموذج اقتصادي أكثر موضوعية ومواءمة لمتطلبات الإصلاح الهيكلي وفق ما تقتضيه الأوضاع الراهنة، وقد حددت الحكومة معالم هذا النظام الاقتصادي ضمن مخطط عملها المعد في منتصف فيفري 2020، ورسمت خطوطه العملية من خلال التدابير التي دخلت حيز التنفيذ خلال هذه الفترة، فضلا عن التغييرات القانونية والتشريعية الدورية والتي تهدف إلى توفير الأرضية التشريعية الصلبة لتجسيد هذا النموذج، وتتمثل أهم محاور هذا النموذج الاقتصادي في الإصلاح المالي والتجديد الاقتصادي، حيث تقوم آلية الإصلاح المالي وفق هذا النموذج على مراجعة النظام الجبائي،واعتماد قواعد جدي دة لحوكمة الميزانية، مع عصرنة النظام البنكي والمالي بالإضافة إلى تطوير الأداة الإحصائية و وظيفة الاستشراف، كما تقوم آلية التجديد الاقتصادي وفق هذا النموذج على تعزيز إطار تطوير المؤسسة في ظل التحسين الجوهري لمناخ الاستثمار، بالإضافة إلى ترشيد الانتقال الإقليمي للتنمية الصناعية واستغلال العقار الصناعي، كما يضطلع هذا النموذج بالتطوير الإستراتيجي للشعب الصناعية والمنجمية، مع تعزيز القدرات المؤسساتية في مجال التطوير الصناعي والمنجمي، فضلا عن تركيز هذا النموذج على تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تطهير مجال التجارة وعصرنة قطاعي الفلاحة والصيد البحري بغرض تحقيق الأمن الغذائي، بالإضافة إلى أن هذا النموذج الجديد يدعم الانتقال الطاقوي و اقتصا د المعرفة والتحول الرقمي.ا غ .

كما يقدم النموذج مقاربة اقتصادية جادة لمكافحة البطالة وترقية التشغيل،وسنحاول توضيح فلسفة هذا النموذج في الإصلاح الماليوالتجديد الاقتصادي من خلال النقاط التالية (الحكومة الجزائرية ،2020[91]):

- **مراجعة النظام الجبائي** : يعمل هذا النموذج على زيادة الإيراد الجبائي عبر زيادة النشاط الصناعي وليس عبر رفع الضريبة، بالإضافة إلى محاربة الفساد المالي من خلال تمديد صلاحيات مجلس المحاسبة والمفتشية العامة للمالية، كما يعكف هذا النموذج على مراجعة مستويات الضريبة بغرض تعزيز القدرة الشرائية لذوي الدخل الضعيف وتشجيع الشغل، كما يراجع نظام الامتيازات الجبائية وشبه الجبائية، ويستحدث ضرائب جديدة تتصل برأس المال والثروة بالإضافة إلى استخدام آلية الإعفاء الضريبي لتشجيع المؤسسات الاقتصادية، أما فيما يخص الجباية المحلية فيعمل على إلغاء الرسم على الناشط المهني ومراجعة الضريبة العقارية بشكل معمق، ولعل هذا ما نلمسه في مواد قانون المالية التكميلي 2020 الذي تمت المصادقة عليه يوم 31 ماي 2020 .

[91] الحكومة الجزائرية .(61 20 ,0202) .مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهوريةص.ص:36.-19

- **اعتماد قواعد جديدة لحوكمة الميزانية:** من خلال ترشـــيد الإنفاق العام وجعله دعامة لتحفيز النشــاط الاقتصــادي، مع التركيز على مرافقة الفئات الأكثر ضــعفا والعمل على ضمان تمويل ميزانية التسيير بأكملها بالاعتماد على الإيرادات الجبائية وحدها .
- **عصـــرنة النظام البنكي والمالي** : يتم ذلك من خلال تنويع المنتجات المالية والتركيز على تعميم وســـائل الدفع الإلكترونية على العملاء بغرض التقليل من المعاملات النقدية خارج الجهاز المصرفي، مع إنشاء بنوك وصناديق استثمار خاصة، زيادة على تشجيع الابتكار المالي وتطوير شبكات الدفع الإلكتروني، بالإضافة إلى تنشيط سوق القروض وتعميم المنتجات المالية، وتطوير سـوق البورصـة بالإضـافة إلى تشـجيع نشـاط البنوك الإســـلامية حيث أصـــدر البنك في هذا الإطار لائحة تنظيمية مؤرخة في 15 مارس 2020 لتكريس المعاملات البنكية الإسلامية كأحد روافد الاقتصاد الوطن ي، بفتح نافذة التمويل الإسـلامي، وقام بنك الجزائر بإصـدار نظام تغطية وضـمان الودائع التي تدخل في إطار أسلوب التمويل الإسلامي تأكيدا على عمق تأطير المعاملات البنكية الإسلامية (بنك الجزائر، 2020)[92]

[92] بنك الجزائر(.06 04, 2020). التعليمة 05-2020 مؤرخة في 6 أبريل 2020، المتعلقة بالجراءات الاستثنائية لتخفيف بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية وهذا من أجل السماح لهذه الأخيرة برفع قدراتها التمويلية تجاه المؤسسات الاقتصادية، متاح على الموقع الرسمي لبنك الج .تاريخ الاسترداد 19 05, 2020، من https://www.bank-of-algeria.dz/

تطوير المعلومات الحصائية ووظيفة الاستشراف: نظرا لارتباط فعالية العمل الاقتصادي بالقدرة على التنبؤ يعمل هذا النموذج على تعزيز الأداة الإحصائية بالموارد المالية والبشرية، وتطوير نظام وطني للمعلومات الإحصائية شفاف ومحين .

حماية احتياطي الصرف: يتم ذلك من خلال تقليل سرعة وتيرة إنفاق احتياطات الصرف الأجنبي بالقضاء على ظاهرة تضخيم الفواتير التي تقدر ب30/ و بالقضاء على تضخيم تكلفة المشاريع بالجزائر، و من خلال التحكم في الواردات بمنع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا.

- **تعزيز إطار تطوير المؤسسات:** يهدف النموذج إلى تشجيع الشراكات بين المؤسسات العمومية والخاصة، وهيكلة الاقتصاد حول القطاعات التي تشكل فرص عمل، مع إنشاء مناخ عمل شفاف ومواتي للاستثمار وريادة الأعمال عن طريق إزالة العراقيل وتوسيع مجال التراخيص ومراجعة المزايا، ويمكن أن نلمس بداية التنفيذ العملي لهذا الجانب في تقرير الحكومة بإعادتها النظر في قاعدة 51/49 ضمن محور الإنعاش الاقتصادي في قانون المالية التكميلي 2020، مع إبقائها على المزايا الجبائية التحفيزية لمناطق الجنوب والهضاب العليا ،كما يركز النموذج من جهة أخرى على نقل اقتصاد المعرفة والتحول الرقمي وتأهيل الحضائر السبرانية والحاضنات الموجودة وإنشاء

حاضنات لكل قطاع، و بهذا الشأن تم اعتماد وزارة الحاضنات ضمن مجموع الحقائب الوزارية التي تشكل الحكومة الجديدة .

- **الصناعة:** يهدف النموذج إلى التطوير الإستراتيجي للشعب الصناعية المنجمية، و تعزيز القدرات المؤسسية في هذا المجال لا سيما صناعة تحويل المواد الأولية مثل الصناعة الزراعية الغذائية والحديد والصلب وتحويل المحروقات، فضلا عن صناعة الإلكترونيات والأجهزة الكهرومنزلية والمواد الميكانيكية والصيدلانية، بالإضافة إلى مواد البناء والصناعات الكيميائية والنسيج والجلد، مع مراجعة النصوص التنظيمية التي تحكم نظام ckd، من أجل رفع معدل الاندماج الوطني، مع تطوير الطاقات المتجددة و تعزيز سياسة الفعالية الطاقوية، وقد باشرت الحكومة وضع التدابير اللازمة في هذا الصدد خلال قانون المالية التكميلي 2020 .
- **التجارة** : يهدف هذا النموذج إلى تطهير المجال التجاري من خلال تنظيم وتأطير التجارة الداخلية، والعمل على ترشيد الواردات وترقية الصادرات، مع تقييم ومراجعة عملية التبادل الحر ، وقد تجسدت تدابير هذا الجانب في منع استيراد ما يمكن إنتاجه محليا كما تم منع استيراد الفواكه وقت جنيها تعزيزا للاستغلال الكامل والأمثل لل منتج المحلي .

- **الفلاحة :** يهدف النموذج إلى عصرنة الفلاحة لضمان الأمن الغذائي من خلال مساعدة الفلاحة الجبلية والصحراوية على توليد قيمة مضافة باعتبارها تنتج ما يفوق 25 مليار دولار أي ما يعادل مداخيل النفط، كما يهدف النموذج إلى تعزيز إمكانية قطاع الفلاحة من إدماج الصناعات، ويركز النموذج على الفلاحة الصحراوية كونها قادرة على تقليص فاتورة الواردات، وعلى هذا الأساس شرعت وزارة الفلاحة في توسيع زراعة الحبوب في المناطق الجنوبية قصد تقليص واردات البلاد من هذه المادة ب20 إلى 30 بالمائة بنهاية السنة الجارية 2020،خاصة في ظل إمكانيات هذه المناطق في مجال زراعة المواد ا لأولية المستخدمة في إنتاج الزيت والسكر في هذه المناطق بشكل يلبي جميع الاحتياجات الوطنية .
- **السياحة :** يهدف النموذج إلى ترقية السياحة من خلال تجسيد مخطط الوجهة الجزائرية الذي سيعتمد على دعم وكالات السفر مع منح تسهيلات للحصول على التأشيرة للسياح الأجانب، زيادة على تفعيل الصيغة التحفيزية للسفر من خلال رحلات شارتر، بالإضافة إلى تشجيع بروز أقطاب امتياز في السياحة، مع ترقية الفنادق وفق المعايير الدولية لاسيما في المناطق الساحلية ومناطق الجنوب، والعمل على ترقية الصناعة التقليدية بالموازاة مع السياحة بغرض إبراز التراث .

- **ربط الجامعة بمحيطها الاقتصـــادي** : في إطار برنامج خاص لربط برامج التكوين مع احتياجات سوق العمل يعمل النموذج على تحفيز دور الجامعة في دعم اقتصاد المعرفة وربطها بالسوق،حيث باشرت وزارة التعليم العالي في تنظيم قوانين خاصـة لتنفيذ التعليمة الرئاسـية في السـماح للجامعات بفتح مكاتب دراسـات لتمكين المتعاملين الاقتصـاديين من الاستفادة منها بمقابل مادي، يستفيد منه الباحثون في تعزيز مداخليهم. (وزارة التعليم العالي، 2020 .)[93]
- **التوجه نحو اسـتغلال جميع الثروات المعدنية غير المسـتغلة في الجزائر** : يهدف هذا النموذج إلى إحصـاء كل الثروات المعدنية الموجودة وإعداد دفتر أعباء مع بنوك أعمال، قصد الشروع في استغلالها، وقد شرعت وزارة الصناعة في ذلك.

[93] وزارة التعليم العالي.)20 05, 2020(. بيان صحفي م ؤرخ بتاريخ 02 ماي 2020، متاح على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي. تم الاسترداد من https://www.mesrs.dz/

الخاتمة

مثلّت جائحة فيروس كورونا المستجد تحدياً كبيراً للحكومة الجزائرية على عدة مستويات، تمثلت أساسًا في ضمان صحة المواطنين وحياتهم من هذا الوباء الشديد الفتك، وتطبيق إجراءات الحجر الصحي على عدة مستويات، وتجنيد الطواقم الطبية وتوفير المستلزمات الطبية سواء بالاستيراد أو الإنتاج المحلي. وينجرّ عن كل إجراءات الحجر الصحي والتباعد الاجتماعي وعدم التنقل وتوقيف النشاطات التجارية والاقتصادية، عواقب وتبعاتٌ على أصحابها، وخاصة الفئات الهشة التي تعمل في القطاع غير الرسمي. إضافة إلى ذلك، تواصل انخفاض أسعار النفط منذ عام 2014، ما أثر على نحو جدّي في ميزانية الدولة، فاضطرت الحكومة إلى خفض النفقات الجارية إلى مستوى 50 في المئة، مع ما يعنيه ذلك من خفض الإنفاق على بعض القطاعات الحيوية وتعطل إنجاز بعض المرافق الحيوية سواء لحركية الاقتصاد أو السكان.

أظهرت هذه الأزمة هشاشة بعض القطاعات التي كانت تعاني اختلالاتٍ قبل انتشار الوباء، ولهذا كان أداؤها ضعيفًا أو محدودًا. في حين أن قطاعات أخرى كان أداؤها معقولاً، خاصة فيما يتعلق بالجوانب الأمنية والتنظيمية. أما قطاع الصحة الذي كان يعاني أصلاً مشاكل هيكلية عميقة خاصة فيما يتعلق بالوصول إلى الخدمات الصحية في المناطق المعزولة، فقد اتضح ضرورة المسارعة في إصلاحه من كل الجوانب. ولم تزد الجائحة وضعية بعض العمال في قطاعات الخدمات والفندقة والنقل والتجارة والأشغال العمومية والطعام إلا تعقيدًا بفعل إجراءات الحجر الصحي ومنع التنقل بين المناطق.

غير أن قوة تأثير جائحة كورونا على اقتصادات العالم كما أشرنا سالفاً صحبت بإستجابات سريعة من طرف الحكومات للتخفيف من تأثيرات هذه الجائحة على اقتصاداتها عبر الاستعمال التوسعي لأدوات السياسة الاقتصادية، قد ساعد كثيرا في تخفيف وطأة هذه الأزمة، حيث نجحت غالب الدول وإلى حد كبير في تلافي التعقيدات الكبرى التي كانت ممكنة الحدوث جراء تداعيات هذه الجائحة، وفي هذا السياق ثمنت الدراسة استجابة الحكومة الجزائرية لتداعيات الأزمة فيما يتعلق بتسخير السياسة الاقتصادية لدعم الأفراد والمؤسسات الاقتصادية وضمان

الاستقرار الاقتصادي والنقدي، مع الأخذ بعين الاعتبار الظروف المالية الصعبة التي تمر بها خزينة الدولة جراء ا لاختلالات الكبيرة خلال الحقبة السالفة، وجراء تداعيات الجائحة و انهيار أسعار البترول خلال هذه المرحلة، كما أكدت الدراسة على أهمية النموذج الاقتصادي الجديد في الانتقال بالاقتصاد الجزائري من التبعية للريع إلى اقتصاد التنويع، كما نوهت الدراسة في نفس السياق بضرورة الإسراع في تجسيد فحوى هذا النموذج الاقتصادي على المستوى الميداني وفق آليات أكثر مرونة، وأشد قدرة على التجاوب مع الصعوبات الاقتصادية المتنامية، كما أفادت الدراسة بإلزامية دعم البحث العلمي كأداة رئيسية للتنمية والتطوير .

فهرس المحتويات

الموضوع

إهداء ..... أ

إهداء ..... ب

شكر وعرفان ..... ت

مقدمة 1

الفصل الاول: رصد جائحة فيروس كورونا في الجزائر

المبحث الاول: الخط الزماني لجائحة فيروس كورونا 6

المبحث الثاني: التدابير الصحية والوقائية في الجزائر في ظل ازمة كورونا 10

المبحث الثالث: واقع الصحة في الجزائر وتداعياته الاقتصادية 14

الفصل الثاني: الاقتصاد الجزائري في ظل تداعيات ازمة كورونا

المبحث الاول: الصياغ الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي

العام في الجزائر في ظل جائحة كورونا 22

المبحث الثاني: تداعيلت حائحة كورونا على مختلف المجالات 24

المبحث الثالث: اليات الاحتواء المتبعة لتخفيف منالاثار الاقتصادية لجائحة كورونا 37

الفصل الثالث: السياسة التنموية في الجزائر في ظل ازمة كورونا

المبحث الاول: تعزيز التحول الرقمي 49

المبحث الثاني: النموذج الاقتصادي الجديد 2020 في مواكبة مرحلة كورونا وما بعدها 65

الخاتمة 78

الفهرس..... 80

قائمة المراجع..... 82

قائمة المراجع

العربية:

1. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية. < مرسوم تنفيذي رقم 20-70 مؤرخ في 29 رجب عام 1441 الموافق 24 مارس سنة 2020, يحدد تدابير تكميلية للوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد 19-) ومكافحته >. الجريدة الرسمية. العدد 16. 2020/3/24. في https://bit.ly/3furGZv

2. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.< مرسوم تنفيذي رقم 20-7 مؤرخ في 12 شوال عام 1441 الموافق 4 يونيو سنة 2020, يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020.> الجريدة الرسمية. العدد 33. 2020/6/4. https://bit.ly/2DLNFNx

3. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.< مرسوم تنفيذي رقم 20-69 مؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020, يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار الوباء فيروس كورونا (كوفيد 19-) ومكافحته >. الجريدة الرسمية. العدد 15. 2020/3/21. https://bit.ly/3j58zaz

4. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.< مرسوم تنفيذي رقم 20-159 مؤرخ في 21 شوال عام 1441 الموافق 13 يونيو سنة 2020, يتضمن تعديل الحجر المنزلي والتدابير المتخذة في إطار نظام الوقاية من انتشار الوباء فيروس كورونا (كوفيد 19-) ومكافحته >. الجريدة الرسمية. العدد 35. 2020/6/14. https://bit.ly/3fvjHvc

5. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.< مرسوم تنفيذي رقم 20-145 مؤرخ في 15 شوال عام 1441 الموافق 7 يونيو سنة 2020, يتضمن تعديل نظام الوقاية من انتشار الوباء فيروس كورونا (كوفيد 19-) ومكافحته >. الجريدة الرسمية. العدد 34. 2020/6/7. https://bit.ly/2Wmbfqm

6.الحكومة الجزائرية(.10 05, 2020). بيان إجتماع مجلس الوزراء، متاح على الموقع الرسمي للوزارة الأولى. تاريخ الاسترداد 14 05, 2020، من http://www.premier-ministre.gov.dz

7. الحكومة الجزائرية .(61 20 ,0202) .مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية .ص:36.-19

8. التداعيات الإقتصـادية والإجتماعية لجائحة كورونا المسـتجد (كوفيد-19) في الجزائر, سـلسـلة: تحليل سياسات, 22 حزيران/يونيو, 2020.

9. السـيد بخيت أحمد درويش, قيم الأخبار في الصـحافة المصـرية في إطار السـياسـات التنموية: دراسـة تطبيقية في الصـحافة القومية و الحزبية. 1978-1990, رسـالة دكتوراه, جامعة القاهرة, كلية الإعلام, قسـم الصحافة, 1996. ص 67.

10. السـياسـات التموية وتحديات الحراك السـياسـي في العالم العربة: حالة الكويت,د. علي الزعبي, الكويت ماي 2015, ط1, مركز دراسات الخليج و الجزيرة العربية.

11. العمرية لعجال. (أفريل, 2019). النم والجديد للنم والاقتصـادي والتحفيز على السـتثمار في الجزائر.، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – دراسات اقتصادية(العد د37)، 126 .

12. المشوخي, حمد سليمان: تقنيات ومناهج البحث العلمي, ط1, القاهرة, دار الفكر العربي, 2002

13. النجار ف.، (2007). "الاقتصاد الرقمي". الدار الجامعية للنشر و التوزيع. القابرة .

14. بنـك الجزائر(.06 04, 2020). التعليمـة 05-2020 مؤرخـة في 6 أبريـل 2020، من /https://www.bank-of-algeria.dz

15. سـلمى بشـاري, تطوير الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد-19),مجلة العلوم الإقتصادية, الجزائر 2020/7/17. المجلد 14 العدد الخاص, ص 98-110.

16. مجلة العلوم الإقتصـادية وعلوم التسـيير, المجلد 20 العدد الخاص حول الآثار الإقتصـادية لجائحة كورونا, سبتمبر 2020 , ص 163-182.

17. ناصـر بوعزيز، وبن خديجة منصـف(.2017). النموذج الاقتصـادي الجديد في الجزائر بين الو اقع والتجسيد. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية) العدد 10، الجز2(، 91)7

18. وزارة التعليم العالي.)20 05, 2020(. بيان صـحفي م ؤرخ بتاريخ 02 ماي 2020، متاح على الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي تم الاسترداد من /https://www.mesrs.dz.

الأجنبية:

19. Arner Douglas W., Barberis, J. N., Walker J., Buckley R., P. Dahdal A. M., Zetzsche D. A., (2020). "Digital Finance & The COVID-19 Crisis" University of Hong Kong Faculty of Law Research Paper n° 2020/017; UNSW Law Research. Available at http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3558889

20. Beaunoyer E., Dupéré S., Guitton M J., (2020). COVID-19 and digital inequalities : Reciprocal impacts and Mitigation strategies. Computer in Human Behavior. 111. 106424. https://doi.org/10.1016/j.chb.2020.106424

21. Conseil National Economique et Social (CNES). Programme des Nations Unies pour le développement (PNUD). Rapport national sur le développement humain 2013 - 2015 (Alger: 2016).

22. "COVID-19 Crisis and the Informal Economy: Immediate Responses and Policy Challenge." International Labour Organization. ILO brief (May 2020). at: https://bit.ly/3eDIgFb

23. "COVID-19 Crisis Through A Migration Lens." The World Bank. Migration and Development Brief. no. 32 (April 2020). at: https://bit.ly/2CBwA8w

24. Crowford J., Butler-HendersonK, Jurgen R., Malkawi B H ., Glowatz M,. Burton R., Magni P., and Lam S., (2020). " Covid-19: 20 countries' higher education intra+period digital pedogogy responses". Journal of Applied Learning & Teaching. 1(3). https://doi.org/10.37074/jalt.2020.2.1.7.

25. Dutta S., and Lanvin B., (2019). « The Network Readiness Index 2019 : Toward a Future Ready Society". PORTULANS Institute. 2323. www.networkreadinessindex.org

26. "Emerging COVID-19 Success Story: South Korea Learned the Lessons of MERS." Our World in Data. 302020/6/. at: https://bit.ly/307vrNY

27. Fagherazzi G., Goetzinger C., Rashid M., Aguayo G., Huirat L., (2020). "Digital Health Strategies to Fight Covid-19 Around the Globe: Challenges and Recommendations". Journal of Medical Internet Research. DOI: .10.2196/preprints. 19284

28. Harriete G.C., Spall V., Mamas M.A., Topol E., (2020). "Applications of Digital Technology in Covid-19 Pandemic and Response". Viewpoint. The Lancet Digital Health. https://doi.org/10.1016/S2589-7500(20)30142-4

29. International Labour Organization. "Free and open access to labour statistics." at: https://bit. ly/2Wpuxvk

30. International Monetary Fund, World Economic outlook: Statistical appendix (April 2020) (Washington: IMF)

31. Institut National de la Statistique et des Etudes Economiques, (2019). « L'économie et la Société à l'èredu Numérique ». Ed. INSEE. France.

32. Javaid M., Haleem A., Vaishya R., Bahl Sh., Suman R., Vaish A.,(2020). « Industry 4.0 technologies and their applications in fighting COVID-19 pandemic ». Diabetes & Metabolic Syndrome: Clinical Research & Reviews. 14 (4). 419-.224

33. Kapoor A., Guha S., Kanti Das M., and Coswami K. C., (2020). "Digital healthcare: The only solution for better Healthcare during Covid-19 pandemic? ". India Heart Journal. 72 (2). https://doi.org/10.1016/j.ihj.2020.04.001.

34. Melluso N., Fareri S., Fantoni G., Bonaccorsi A., Chiarello F.,Manfredi P., Coli E., Giordano V., and Manaf Sh., (2020). "Lights and shadows of COVID-19,

Technology and Industry 4.0 ». A preprints.

https://www.researchgate.net/publication/340997063

35. Organisation de Coopération et de Développement Economique. 2017. « OCDE Digital Economy Outlook 2017 ». Ed. OCDE. Paris.

36. Organization Internationale du Travail. Observatoire de l'OIT. "Le COVID-19 et le monde du travail: Répercussions et réponses." 182020/3/. at: https://bit.ly/390hLbr

37. Waliul Hasanat M., Hoque A., A. Sh. Farzana, Anwar M., Abdul Hamid A. B., Hon Tat H., (2020). "The Impact of Coronavirus (Covid-19) on E-Business in Malaysia ». Asian Journal of Multidisciplinary Studies.

.(1) 3.

38. Winarsih, Indriastuti M., Fuad K. (2021) Impact of Covid-19 on Digital Transformation and Sustainability in Small and Medium Enterprises (SMEs): A Conceptual Framework. In: Barolli L., Poniszewska-Maranda A., Enokido T., (eds), Complex, Intelligent and Software Intensive Systems. CISIS 2020. Advances in Intelligent Systems and Computing, vol 1194. Springer, Cham.